مستقبل العلاقة بين إقليم كردستان والحكومة الاتحادية بعد استفتاء أيلول ٢٠١٧

م. م. اباذر عباس غضبان
كلية القانون / جامعة البصرة
AbatherAlkhalaf@gmail .com

الملخـــص

كانت القضية الكُردية معلماً ثابتاً من معالم السياسة العراقية، سلبا وإيجابا، ومع أن مبدأ تقرير المصير في القانون الدولي حُدد بقيود إلا أنه لا يخضع لقاعدة قاطعة بشأنه، بل يخضع للعلاقات الدولية التي تحكمها المصالح في أغلب ثناياه وحيثياته. فقد اختلفت مطالب الكُرد، حسب الظروف والمستجدات الداخلية والإقليمية والدولية، فقد تدرجت مطالبهم من الاعتراف بحقوقهم القومية واللغوية والثقافية، إلى الحكم الذاتي، ثم إلى إقامة إقليم في ظل نظام الفيدرالية حتى وصلت إلى سقف الانفصال وتكوين دولة خاصة بهم تكون نواة للكُرد في المنطقة والعالم.

إن تلك العلاقة التفاعلية ما بين الإقليم والمركز لم تكن مستقرة وشابها الاختلاف والتوتر حول مسائل عدة ولم تستطع النصوص الدستورية حسمها. كل هذه الأُمور وغيرها، جعلت من مبدأ الثقة المتبادلة يغيب عن العلاقة بين الطرفين، لقد طبع هذا التوجه سياسات الحكومة الاتحادية وسياسات الإقليم في تعامل الطرف ضد الآخر، وتفاقم الوضع في الإقليم مع بروز عوامل كثيرة والتي أفرزت حالتين من الصراع على المستوى الداخلي والخارجي. وهذا يدل على انتقال حالة العلاقة بين الطرفين إلى منحى خطير، له تداعيات مختلفة، أهمها حالة التباعد بين أطراف الحكومة الكُردية. فضلاً عن ذلك، فلا يبدو أن الأزمة ستقف عند هذا الحد، ولا يبدو أيضاً أن بغداد ستكتفي بالإجراءات التي اتخذتها، خصوصا بعد النزاع السياسي والقانوني والعسكري على المعابر الحدودية بين العراق وتركيا.

كلمات المفتاحية .الاغلبية العددية ،ومبدأ السلامة الإقليمية ،الخطاب الانفصالي،سياسة الأطراف المتنازعة.

The future of the relationship between the Kurdistan Region and the Federal Government after the September 2017 referendum

Assist. Lect. Abazar Abbas Ghadban

College of Law/ University of Basrah

Abstract

The Kurdish issue was a constant feature of Iraqi politics, both positively and negatively. Although the principle of self-determination in international law was defined with restrictions, it is not subject to a firm rule regarding it, but rather to international relations that are governed by interests in most of its folds and circumstances. The demands of the Kurds differed according to the internal, regional and international circumstances and developments. Their demands ranged from recognition of their national, linguistic and cultural rights, to autonomy, then to the establishment of a region under the federal system, until it reached the ceiling of separation and the formation of their own state that would be the nucleus of the Kurds in the region and the world.

That the interactive relationship between the region and the center was not stable and was marred by disagreement and tension on several issues, and the constitutional texts could not resolve them. All these matters and others made the principle of mutual trust absent from the relationship between the two parties, this trend has printed the policies of the federal government and the policies of the region in dealing with one party against the other, and the situation in the region has worsened with the emergence of many factors that have resulted in two cases of conflict at the internal and external level. This indicates that the state of the relationship between the two parties has moved to a dangerous direction, with various repercussions, the most important of which is the case of divergence between the parties of the Kurdish government.

Key words :Mumerical Majority,The principle of Territoral Integrity,The Separatist Speech,The policy of the Contending Parties

المقدمة

شهد العراق في تاريخه السياسي صراعات متعددة وأزمات كثيرة بين حكوماته المتعاقبة وبين الكُرد، بسبب الاختلاف على الكثير من القضايا ومنها مطالبة الكُرد الدائمة بحق تقرير المصير وضم مدينة كركوك المتنازع عليها بين حكومة المركز والإقليم، وتبعاً لذلك اختلفت مطالب الكُرد، حسب الظروف والمستجدات الداخلية والإقليمية والدولية، فقد تدرجت مطالبهم من الاعتراف بحقوقهم القومية واللغوية والثقافية، إلى الحكم الذاتي، ثم إلى إقامة إقليم في ظل نظام الفيدرالية حتى وصلت إلى سقف الانفصال وتكوين دولة خاصة بهم تكون نواة للكُرد في المنطقة والعالم. وقد تبنى دستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥ النظام الاتحادي، كإنموذج يضم كل قوميات وإثنيات المجتمع العراقي من شماله إلى جنوبه، وتضمن هذا الدستور للجانب الكُردي الكثير من الحقوق والامتيازات التي تؤهلهم أن يكونوا كياناً شبيهاً بالدولة، وهذه الصيغة من الحكم كانت مطلباً أساسياً لاشتراك الكُرد في الحكم بعد عام ٢٠٠٣ وسقوط النظام السابق، وإقرار هذا الدستور لوجود إقليم كُردستان العراق وإعطائه خصائص وميزات أكثر مما كان يتمتع بها أثناء الحكم الذاتي الذي تمتع به بشكل فعلي منذ العام ١٩٩٢، والذي كان مقررا رسميا منذ العام ١٩٧٠، فقد كانت القضية الكُردية معلماً ثابتاً من معالم السياسة العراقية، سلبا وإيجابا، ولم يكن مستغربا أو عن طريق الصدفة أن يطور الكُرد مطلبهم في الحكم الذاتي ليرفعوه إلى مطلب كيان فيدرالي (اتحادي) تمهيداً للانفصال عن جسد الدولة العراقية، وبشكل منظم ومخطط من قبل حكومة كُردستان.

عمل الكُرد على رفع سقف المطالب والضغط على الحكومة الاتحادية، وكانت هناك إجراءات ووقفات للنواب الكُرد داخل البرلمان العراقي بشكل مستمر، أما لأسباب تتعلق بمستحقات الإقليم المالية أو بسبب التكتلات الحزبية أو المطالبة بتفعيل مواد دستورية أو قانونية بحسب تفسيراتهم ومصالحهم لتلك المواد، كما أن المتابع

للشأن العراقي لاحظ أن قضية كركوك كانت حجر الزاوية في أغلب المطالب الكُردية قبل وبعد عام ٢٠٠٣، ومحاولاتهم المستمرة لضم تلك المدينة للإقليم الكُردي دراية منهم بأهمية كركوك في حسم القضية الكُردية وحلمهم بإنشاء دولة مستقلة.
وهذا المطلب سواءً أكان مشروعاً أم لا، يجب أن يكون مطلبا شرعيا وضمن شروط وقيود المنظمة الدولية (الأمم المتحدة) التي حددت ذلك بقيود أساسية، ومنها تعرض الأقلية لانتهاكات جسيمة، كممارسة سياسة التمييز العنصري ضد أفرادها، وأن يشكل أفراد هذه الأقلية (الأغلبية العددية) في الإقليم الذي يطالب بانفصاله، ومبدأ السلامة الإقليمية. ومع أن مبدأ تقرير المصير في القانون الدولي حُدد بقيود إلا أنه لا يخضع لقاعدة قاطعة بشأنه، بل يخضع للعلاقات الدولية التي تحكمها المصالح في أغلب ثناياه وحيثياته.

وعلى هذا الأساس، تشير تطورات الأوضاع داخل العراق إلى تأثر وضعه الأمني والسياسي بمصالح الدول الإقليمية والدولية، كإيران وتركيا وسوريا وكل من هذه الدول لها مشاكلها مع الكُرد، فالصراع قائم في كل منها بين المطالب الُكردية والرفض الحكومي، وهذه الحيثية هي نقطة الالتقاء بين مصالح هذه الحكومات التي غالبا ما كانت مختلفة الأهداف والتوجهات.

مما سبق يتبين لنا، أنه لا يمكن التوصل إلى نتائج في هذه الدراسة ما لم يتم التطرق إلى الإشكاليات المتراكمة بين المركز والإقليم منذ عام ٢٠٠٣، حتى يتسنى لنا معرفة طبيعة العلاقة القائمة، وعلى الرغم من الاعتراف بواقع وجود الإقليم ودوره في الحياة السياسية العراقية وعلى المستويات كافة، إلا أن تلك العلاقة التفاعلية ما بين الإقليم والمركز غالبا ما كانت غير مستقرة، وكثيرا ما شابها الاختلاف والتوتر حول مسائل عديدة ولم تستطع النصوص الدستورية حسمها بشكل نهائي، حتى تفاقمت الأوضاع ووصلت حد الاستيلاء عنوة على المناطق المتنازع عليها كمحافظة كركوك وغيرها من المناطق، بعد سقوط المحافظات الشمالية

والغربية بيد داعش والمجاميع الإرهابية الأُخرى عام ٢٠١٤. واتجه الكُرد نحو تصعيد الخطاب الانفصالي حتى بلغ ذروته بالاستفتاء على استقلال الإقليم في أيلول ٢٠١٧، وما آلت إليه الأُمور بعد هذا الاستفتاء من تأزم للوضع القائم والمتعكر أصلا بعد احتلال داعش لأجزاء كبيرة من العراق والأبعاد الأمنية لنتائج هذا الاستفتاء والاتهامات المتبادلة بين الطرفين حول الأراضي المتنازع عليها والسياسات المتناقضة بينهم والعمليات العسكرية الأخيرة للقوات العراقية في تلك المناطق المتنازع عليها واسترجاعها بالقوة من قوات الإقليم.

تبعاً لهذه الأحداث والتطورات المتلاحقة تنبع أهمية دراسة العلاقة بين الإقليم والمركز وعملية المناورات السياسية التي اتبعها الطرفان للحصول على مكاسب أكثر، والآفاق المستقبلية لهذه العلاقة وهذه السياسة التي لا تمت بصلة للشراكة الوطنية التي نظمها الدستور بفقراته المتعددة، والتي تعتبر الركيزة الأساسية التي قام عليها النظام الفيدرالي في العراق. وكثيراً ما يقدم السؤال نصف الإجابة. إذ يثير الموضوع تساؤلات أهمها:

١. هل أن أسلوب تعامل الإقليم مع الحكومة الاتحادية كان يُعبر عن سياسة قصيرة النظر، وستلقي بظلالاتها السلبية على علاقات الإقليم الدولية عامة والعربية خاصة؟
٢. ما هي الآفاق المستقبلية والمشاهد المحتملة لتلك العلاقة وآثارها على الإقليم والحكومة المركزية؟
٣. هل تحققت الشروط والقيود التي وضعتها الأُمم المتحدة للانفصال؟ أم لا؟

اعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي الاستقرائي في تناولها للمواضيع والمعطيات التي اتخذتها الدراسة في ترصين مجرياتها والذي يقوم على استقراء المعلومات وتحليلها، يمكن من خلالها الخروج بنتائج واضحة ومفهومة للتوصل إلى الأدوار التي لعبتها كل من العوامل والمتغيرات قيد الدراسة.

ومن أجل الإحاطة بجوانب الموضوع كافة، فقد بُني البحث على هيكلية تعتمد على مبحثين. تضمن المبحث الأول الأثر الإقليمي في العلاقة بين المركز والإقليم، وهو في مطلبين، احتوى المطلب الأول إشكالية العلاقة بين المركز والإقليم، والثاني كان بعنوان المؤثرات الخارجية في رسم تلك العلاقة. أما المبحث الثاني فقد خُصص لمستقبل العلاقة بين الإقليم والمركز، والذي تم تقسيمه إلى مطلبين، المطلب الأول تناول احتمالات التقارب بين الطرفين والمطلب الثاني احتمالات التباعد بين الطرفين.

المبحث الأول/ الأثر الإقليمي في العلاقة بين المركز الاتحادي والإقليم

يمكن تصور الملامح العامة لاستراتيجية العلاقة بين المركز والإقليم وفق مبدأ المصلحة، فمنذ منتصف القرن المنصرم وهذه العلاقة يشوبها عدم الاستقرار والثبات، بل كثيراً ما شابها التذبذب والغموض والشك، وفي أغلب الفترات كانت تحكمها مصالح وإرادات خارجية تتحكم بشكلها وطبيعتها، ويتضح ذلك جلياً في تحليل إشكالية العلاقة بين المركز الاتحادي والإقليم، ومن أجل دراسة هذا الموضوع بشكل وافٍ فقد تم تقسيم هذا المبحث إلى مطلبين وكالآتي:

المطلب الأول : إشكالية العلاقة بين المركز والإقليم

إن حقيقة العلاقة بين إقليم كردستان والحكومة الاتحادية المركزية لا تعتمد على النصوص الدستورية وحسب، بل بحقيقة التعامل مع تلك النصوص واقعياً، أي تجسيدها على أرض الواقع بالاتجاه الذي يدفع إلى التفاعل الإيجابي في ظل نظام اتحادي مركزي (فيدرالي) حديث النشأة، ليرسخ قواعده وينشر أنموذجه في مناطق العراق فتنجح تجربته. وعلى الرغم من أن الواقع السياسي بعد عام ٢٠٠٣، تعامل بإيجابية بالاعتراف بواقع وجود هذا الإقليم وقياداته السياسية الكردية وزعاماتها، بدءاً بمجلس الحكم والجمعية الوطنية ومجلس النواب والحكومات الأربع التي توالت على حكم العراق وقانون إدارة الدولة المؤقت لعام ٢٠٠٤، ودستور جمهورية

العراق عام ٢٠٠٥، فقد تمتع الكُرد منذ عام ١٩٩٢، بإدارة مناطقهم ذاتياً، وكانت لهم علاقات مع قوى إقليمية ومنظمات حكومية ومدنية، فضلا عن امتلاكهم قوات شبه نظامية (البيشمركة) بعد سقوط النظام السابق، مما ساعدهم على الحصول على الكثير من الامتيازات داخل مؤسسات الدولة بعد عام ٢٠٠٣، ومن خلال ذلك استطاعوا تمرير العديد من القرارات في مجلس الحكم تدعم وتحافظ على مكتسباتهم السياسية والاقتصادية [١].

لقد حصل الكُرد على حقوق وامتيازات أكثر مما كانوا يسعون إليه خلال تاريخ الحركة الكُردية في العراق، منذ تأسيس الدولة العراقية عام ١٩٢١ إلى سقوط النظام السابق، امتيازات سياسية واقتصادية وأمنية واجتماعية ودبلوماسية، مما شجعهم على المطالبة بوضع خاص لا يشبه حتى الأنظمة الفيدرالية المتبعة في بقية الدول.

ويلاحظ من خلال فقرات قانون الدولة المؤقت لعام ٢٠٠٤ والفقرات الخاصة بالوضع الكُردي في الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥ بأن الحكومة المركزية العراقية لا ولاية لها على الإقليم الكُردي، ومحظور على قواتها دخول الإقليم إلا بعد السماح لها من قبل رئيس الإقليم وموافقة البرلمان الكُردي وعند الضرورة[٢]، فضلاً عن قوانين وقرارات شُرعت داخل البرلمان ووضعت في الدستور كألغام موقوته، من أجل إعطاء الكُرد وضعاً خاصاً أقرب منه إلى الكونفدرالية من الفيدرالية وهو أمر مخالف لمبادئ الأنظمة الفيدرالية المعمول بها في العالم. ويجعل المتتبع للشأن العراقي وكأنه أمام دولتين وليس دولة واحدة[٣].

يبدو مما تقدم، بأن دستور العراق ٢٠٠٥، قد منح الكُرد الكثير من الحقوق والامتيازات كونهم هم من وضعوا أو ساعدوا بوضعه في صيغته الحالية في ظرف الاحتلال العصيب. لذلك نلاحظ أن أغلب الحكومات العراقية المتعاقبة التي تشكلت بعد عام ٢٠٠٣ حاولت التوصل إلى حلول للكثير من المسائل الخلافية مع الكُرد

التي خلفها هذا الدستور، كالاختلاف حول تنفيذ المادة ١٤٠ من الدستور وحيثياتها وإجراءاتها في كركوك، ومسائل استثمار الثروات النفطية والغازية في المناطق المتنازع عليها مثل كركوك وباقي المناطق التي تتواجد فيها تلك الثروات، ووضع قوات البيشمركة، إذ تُعد هذه المسائل من أهم الأُمور التي غالبا ما تُعكر صفو العلاقة بين المركز والإقليم بين فترة وأخرى، وبالخصوص مسألة كركوك المتنازع عليها بين الطرفين، لأهميتها الستراتيجية والاقتصادية(٤). كل هذه المشاكل والمنازعات أوجدها المحتل الامريكي ودَعمها بالدستور لتصبح عوامل عدم استقرار وتقاطع بين المركز والإقليم.

استمر الكُرد برفع سقف مطالبهم السياسية والاقتصادية، وعلى نحو يهيىء الإقليم لوضع انفصال مستقبلي ولواقع سياسي يقترب من الاستقلال متى ما حانت الظروف الإقليمية والدولية بذلك(٥). وقد استمر الخلاف حول هذه المسائل طيلة الفترة الممتدة من عام ٢٠٠٥ وحتى العام ٢٠١٤، عندما اُحتلت الموصل وباقي المناطق من العراق من قبل تنظيم داعش الإرهابي، وقد ولّدت المحادثات الاقتصادية التي بدأت في عام ٢٠١٤ بين بغداد وإقليم كردستان –حول تقسيم الموارد وعائدات بيع النفط– الخلافات التي تزامنت مع نفوذ تنظيم داعش وانتشاره في الأراضي العراقية. وقد حقق إقليم كردستان طوال العقدَين الماضيَين نوعاً من الاستقلال الاقتصادي، وهو يعمل الآن على استثمار هذه الميزة، مع ذلك ما زال موضوع الأرباح المتحصلة عن بيع نفط شمال العراق الذي تجنيه كردستان يمثّل إحدى الإشكاليات الأساسية التي تزيد في الخلافات القائمة بين بغداد وأربيل، فقد حصل خلاف في عام ٢٠١٤ بين بغداد وأربيل حول آلية تسليم الأرباح المتحصلة عن بيع النفط، إذ طالبت كردستان بحصّةٍ أكبر من العائدات النفطية العراقية ويكون قسم منها من بيع نفط كركوك، وطالبت أيضاً بالتزام الحكومة المركزية بدفع هذه الأموال بصورةٍ منتظمة. ومن جانبٍ آخَر رفضت حكومة بغداد دفع هذه الأموال

للإقليم، مما أثار موجة من الانتقادات والاعتراضات الشديدة من قبل أربيل، وفضلاً عن ذلك جاءت هجمة داعش واحتلالها للأراضي العراقية لتزيد من تعقيدات الأمور[٦] .

لقد فهم السياسيون الكُرد أنّ الأزمة المستفحلة في الساحة السياسية العراقية هي فرصة للانتفاع وجني أرباح أكثر ولرفع سقف مطالبهم والدعوة للاستقلال، وفي الوقت نفسه يعلمون بأنّ الاستقلال لا يمكن تحقيقه من الناحية الجغرافية السياسية فهم على علم بأن جميع دول الجوار المحيطة بهم سترفض أي تقسيم على أساس قومي لأن ذلك سيضر بمصالحهم القومية والسياسية لوجود عدد كبير من الأكراد يعيشون في تلك الدول المحيطة وهذه الخطوة ستشجعهم على المطالبة بالاستقلال عن دولهم التي يعيشون فيها حالهم حال كُرد العراق. وبعبارةٍ أخرى هنالك جانبان حيويان لإقليم كردستان في هذه الأزمة: الأول: تحقيق مكانة دولية من خلال الترويج للثقافة الكُردية، والتأكيد على قيم الشعب الكردي. والآخر: الحصول على مزيد من الامتيازات من الحكومة المركزية العراقية وفتح المزيد من أبواب التفاوض والحوار مع دول الجوار (إيران وتركيا) حول قضايا حدودية وامتيازات أخرى[٧].

فقد كان الاعتقاد السائد من الجانب الكُردي بأن دول الجوار ونظراً لحالة الضعف التي يمر بها العراق نتيجة الظروف المأساوية وتزاحم الأزمات فإنه سيحصل على مباركة وشرعية لعملية الانفصال حتى لو اضطرت دولة أخرى مثل إيران وتركيا إلى رفضه[٨]. وأن يكون الاعتماد على حلفائهم بالخارج بجني مزيد من المكاسب من خلال الضغط على الحكومة بعملية الاستفتاء في هذا التوقيت بالذات.

وقد أبدت حكومة الإقليم رغبتها في ممارسة ما وصفته بسياسة حسن الجوار مع العراق عقب الانفصال، خاصة بعد أن فشل الكُرد في الوصول إلى شراكة حقيقية مع الحكومة الاتحادية، وهو سبب من أسباب الرغبة بالانفصال على حد تعبيرهم وتصريحاتهم على لسان رئيس دائرة العلاقات الخارجية في الإقليم "" فلاح مصطفى""، ووفقاً لهذا المسؤول، فإن التمثيل الكُردي بالسلطة في الحكومة الاتحادية لا يزال غير كاف، وهو أيضاً سبب رئيس من الأسباب التي جعلت الإقليم يواجه صعوبات مالية في السنوات الثلاث الماضية(٩).

فضلاً عما تقدم، فإن الكثير من النصوص الدستورية الخاصة بالتوزيع والسيطرة على الثروات النفطية كانت محل تنازع بين الطرفين، فقد كُتب الدستور العراقي لاعتبارات سياسية آنية حتمتها مرحلة الضعف وتأثير الاحتلال. ظهر ذلك جليا في عدد من مواد الدستور ومنها تلك التي رجحت رأي الأقاليم والمحافظات على الحكومة الاتحادية، وفي عدم شمول إدارة النفط بالصلاحيات الاتحادية الحصرية، وعليه فقد جاءت المواد الخاصة بالثروة النفطية بالآتي(١٠):

- المادة ١١١: حددت ملكية النفط والغاز بأنها ملك للشعب العراقي، وبذلك فإن عائدية النفط لجميع المواطنين.

- المادة (١١٢) تضمنت فقرتين :

- **(أولا):** تقوم الحكومة الاتحادية بإدارة النفط والغاز المستخرج من الحقول (الحالية) مع حكومات الأقاليم والمحافظات المنتجة، على أن توزع وارداتها بشكلٍ منصفٍ يتناسب مع التوزيع السكاني في جميع أنحاء البلاد، مع تحديد حصة لمدةٍ محددة للأقاليم المتضررة، والتي حرمت منها بصورةٍ مجحفة من قبل النظام السابق، والتي تضررت بعد ذلك، بما يؤمن التنمية المتوازنة للمناطق المختلفة من البلاد، وينظم ذلك بقانون.

- **(ثانيا):** تقوم الحكومة الاتحادية وحكومات الأقاليم والمحافظات المنتجة معاً برسم السياسات الاستراتيجية اللازمة لتطوير ثروة النفط والغاز بما يحقق أعلى منفعةٍ للشعب.

يبدو جليا من المادة ١١٢ (أولا) أن الإدارة المشتركة تتسع فقط للنفط المستخرج من الحقول المنتجة حاليا، أما شؤون الحقول المستقبلية والعمليات الاستكشافية فهي عند بعض المفسرين تقع ضمن اختصاصات الأقاليم والمحافظات،على أساس كونها غير منصوص عليها في "الصلاحيات الاتحادية الحصرية" ولا من "صلاحيات مجلس الوزراء". ووفقاً للدستور (المادة ١١٥): كل ما لم ينص عليه في الاختصاصات الحصرية للسلطات الاتحادية يكون من صلاحية الأقاليم والمحافظات غير المنتظمة في إقليم، والصلاحيات المشتركة بين الحكومة الاتحادية والأقاليم تكون الأولوية فيها لقانون الأقاليم والمحافظات غير المنتظمة في إقليم في حالة الخلاف بينهما. أما المادة ١١٢(ثانيا) فتشير إلى مشاركة الحكومة الاتحادية والأقاليم والمحافظات برسم السياسات الاستراتيجية ولا يتعد إلى تنفيذها[١١]. إذ أن النصوص التي جاء بها الدستور خلقت اجتهادات وتفسيرات وفقاً للمنطلقات التي تتبناها الكتل السياسية، ولا شك أن هذا الاختلاف متوقع بسبب الصياغات في الدستور. هذه المواد الدستورية التي ذُكرت أعلاه تدحض مطالب الكُرد بالانفصال وتُجرد مطالباتهم من المشروعية، كونهم يتمتعون بامتيازات لم يحصل عليها حتى المحافظات المنتجة للنفط في الجنوب.

المطلب الثاني: دور العامل الخارجي في العلاقة بين المركز والإقليم

فرض الموقع الجغرافي على العراق العديد من التبعات الاقتصادية والسياسية والعسكرية، فضلاً عن التداخلات القومية والعرقية والطائفية مع دول الجوار، وقد ظهرت هذه التبعات بشكل واضح بعد الاحتلال الأمريكي للعراق في عام ٢٠٠٣، كما ظهر ذلك واضحا خلال الأزمة الأخيرة بين بغداد وأربيل بسبب قيام أربيل باستفتاء الانفصال عن الدولة العراقية. فقد جاء الاستفتاء حول استقلال إقليم كردستان العراق في ٢٥ سبتمبر ٢٠١٧، موازيا لأوضاع إقليمية مضطربة ومتوترة. وكرست نتائجه توحد الداخل العراقي ضد هذه الخطوة غير المدروسة مع رفض القوى السياسية العراقية له، وكذلك القوى الإقليمية والدولية، للتخوف من أن يُثير النَّزَعَات الانفصالية للأقليات الدينية والعرقية داخل الدول، خاصة الأكراد في سوريا وتركيا وإيران. وبناء عليه، اتخذت دول الجوار العراقي مجموعة من الإجراءات السياسية والاقتصادية والعسكرية المشتركة لمنع استقلال الإقليم سياسيًّا واقتصاديًّا[١٢]، إذ يمكن توضيح بعض تلك الإجراءات من خلال مواقف بعض الدول ذات التأثير المتبادل، والتي يمكن إجمال بعض مواقفها بما يأتي:

الجمهورية التركية

من الواضح أن لتركيا مصالحاً وأجندات متعددة في العراق وإقليم كُردستان معاً، إلا أن من المواقف الثابتة لتركيا رفضها تقسيم العراق، خاصة وأن أكراد تركيا أكبر عدداً من أكراد العراق، إذ تشير إحصائيات السكان لعام ٢٠١٣ إلى أن عدد الأكراد يقدر بأكثر من ١٨ مليون نسمة تقريباً مقارنة بعدد الأكراد في العراق الذي يبلغ عددهم أكثر من ٤ مليون نسمة تقريباً[١٢]. وبذلك فإن انفصال إقليم كردستان سيهدد الأمن القومي التركي، إذ تدرك أنقرة أن إقامة دولة كردية مستقلة في العراق

ستكون لها انعكاسات كبيرة على كُردهم في الداخل، ف ١٨ مليون كردي المحرومين دستوريًّا من هويتهم القومية ومن أي حكم محلي خاص بهم. سيثير إقامة دولة كردية مشاعرهم وطموحاتهم في السير في ذات الطريق. كما أن السلطات التركية هي في حرب دموية معهم منذ نحو نصف قرن تحت عنوان مكافحة إرهاب حزب العمال الكردستاني PKK.[١٣] الذي يتواجد بشكل كبير ونشط في أراضي إقليم كُردستان العراق.

من جانب آخر، تضع السياسة التركية مرتكزاتها في الإقليم وفي مقدمته العراق، عن طريق التدخل غير المباشر في المطالبة بحقوق التركمان والتحدث باسمهم، كونهم أقلية لا يضاهي دورها دور العرب والكُرد في العراق وخاصة كركوك وتطالب دوماً بحمايتهم وحفظ حقوقهم كلما سنحت الفرصة للتدخل[١٤]. وبحكم التطورات التي شهدتها تركيا وتلك التي تشهدها دول الجوار (سوريا والعراق)، باتت الأولى تجد نفسها أمام جغرافيا كردية خارج حدودها تُلقي بظلالها على أوضاعها الداخلية، الأمر الذي أضحى يُشكِّل تهديدًا مباشرًا لأمنها الوطني، وعليه تخشى من أن يؤدي الاستفتاء إلى تشكيل مرجعية لإعلان دولة كردية مستقلة عن العراق في المرحلة المقبلة، وسط اعتقاد بأن ذلك سيدفع أكراد تركيا إلى رفع سقف مطالبهم القومية، وربما المطالبة باستفتاء مماثل على طريق إقامة دولة كردية واحدة من شأنها تغيير الخرائط الجغرافية في المنطقة التي قسمتها اتفاقية سايكس – بيكو قبل قرن من الزمن [١٥]

كما تعتقد تركيا بأن للولايات المتحدة الأمريكية دورًا في خطوة استفتاء إقليم كردستان، رغم الرفض المعلن للإدارة الأمريكية لهذا الاستفتاء، إذ ترى أنه جاء في ظل توتر أمريكي – تركي على خلفية دعم واشنطن للكُرد في سوريا والعراق بالأسلحة، وكذلك في ظل توجه أنقرة إلى التحالف مع روسيا، وإعادة النظر في

مجمل سياستها الإقليمية لصالح التقارب مع طهران وبغداد[١٦]. فقد جاءت خطوة الاستفتاء لتدفع بأنقرة إلى إحداث تغيير في سياستها السابقة تجاه الحكومة العراقية. فبعد أن كانت تصف تلك الحكومة بالطائفية، والتابعة لإيران، دخلت معها في تحالف ضد خطوة الاستفتاء الكردي[١٧]. ويكشف هذا التغيير أو التحول عن قناعة تركيا بأن إقامة دولة كردية ستغير من واقع الاصطفافات الإقليمية في المنطقة، لا سيما في ظل الدعم الإسرائيلي الصريح لإقامتها، إذ من شأن دولة كردية متحالفة مع تل أبيب بناء واقع إقليمي جديد في المنطقة يغير من معادلة التنافس الإيراني – التركي على الدور والنفوذ في المنطقة، وخاصة في العراق وسوريا، ما سيؤثر في التحليل الأخير على الاستراتيجية التركية المستقبلية[١٨].

تقلصت زاوية النظر التركية من حيث النظرة بخصوص حقوقها شمال العراق وتحديداً الموصل والتي سبق وأن اعتبرتها ضمن اتفاقية خط الهدنة الذي وقعته مع الاحتلال البريطاني نهاية الحرب العالمية الأولى مطلع القرن الماضي.

وفي الوقت الذي لا يمكن القول معه أن لتركيا أطماعا في العراق، ولكن بالتأكيد لا يمكن إغفال وجود ملفين يعدان الأخطر ويمسان جوهر الأمن القومي التركي تنظر من خلالهما إلى الشأن العراقي، وشكلا خلفية التدخل العسكري التركي الواسع شمال العراق مطلع سنة ٢٠١٦ لإعطاء رسالة واضحة بخصوص هذين الملفين لجميع الأطراف الرئيسية والثانوية في العراق:

الملف الأول: يخص الكُرد، فتركيا تنظر بحذر وريبة شديدين إزاء تعاظم استقلاليتهم في العراق، وما يمثله ذلك من تهديد مباشر لمستقبل تركيا الموحدة[١٩]. فعدد الكُرد في تركيا يتجاوز ١٨ مليونا، لذا فإنها لن تقف مكتوفة الأيدي تجاه النزعة الانفصالية للكُرد بالعراق الذي لا يبلغ تعدادهم فيه أكثر من ٤ ملايين[٢٠]. وهذا المشروع في

حقيقة نصوصه، كما وردت في أبواب ومواد الدستور الحالي أقرب إلى الكونفدرالية منه إلى الفيدرالية، مع تهديد مستمر وعلني من قادة الأحزاب الكردية المهيمنة شمال العراق بإعلان الانفصال وإعلان دوله مستقلة، وهو ما حصل فعلا بإجرائهم الاستفتاء على الانفصال عن الدولة العراقية في ٢٥ سبتمبر من العام ٢٠١٧، ناهيك عن توفير ملاذ آمن وتسليح هذه الأحزاب لمقاتلي حزب العمال الكردستاني التركي ذي التوجهات المسلحة والذي تعده الولايات المتحدة منظمة إرهابية. ويشكل هذا الأمر سكينا في خاصرة الأمن القومي التركي، وتهديدا مستمرا لمستقبل تركيا الموحدة.

الملف الثاني: ويحظى بأهمية استثنائية لدى الأتراك وهو قضية كركوك ذات الأغلبية التركمانية والتي تعرضت منذ الاحتلال الأميركي إلى عملية (تكريد). وقد كرس الدستور ذلك الأمر من خلال نص يمهد لضمها إلى إقليم كردستان[٢١]. وسيعطي ذلك أرجحية جغرافية واقتصادية، كما سيقوي دعائم الانفصال إذ تمثل كركوك عصب الطاقة بالنسبة للمنطقة الشمالية، ففيها ١٢% من خزين العراق النفطي، أي ما يقدر ب ((٣٥)) مليار برميل من النفط الخام[٢٢]. فالمطالبات والتدخلات التركية المستمرة في الشأن العراقي وفي قضية كركوك خصوصاً فيها مآرب اقتصادية بحتة نظراً لما تتمتع به هذه المدينة من ثروات نفطية كبيرة كانت ولا تزال محط أنظار الدولة التركية على مر العصور.

لذلك كانت تصريحات القادة الأتراك تجاه إعلان الاستفتاء من طرف واحد شديدة الحدة، فأردوغان كان قد أعلن أن تصريحات برزاني (رئيس إقليم كُردستان) بشأن هذا الاستفتاء " خاطئة للغاية، لأنه يعلم حساسيتنا تجاه وحدة التراب العراقي" وأضاف أردوغان في حديث لقناة محلية بأن أنقرة ستعلن قرارها بشأن الاستفتاء في ٢٢ سبتمبر / أيلول ٢٠١٧، أي يوم اجتماع مجلس الأمن القومي التركي[٢٣]. وأشار

في حديثه إلى أن قرار استفتاء الإقليم الكُردي "" يتجاوز حدود انسداد الأفُق وقلة الخبرة السياسية، ولا يمكن القبول بمفهوم سياسي من هذا القبيل"" كما انتقد مساعي بارزاني لضم محافظة كركوك للاستفتاء، وهي منطقة متنازع عليها بين الإقليم وبغداد، وتظم أقلية تركمانية كبيرة، ترفض الاستفتاء إلى جانب المكون العربي. وقد شدد الرئيس التركي على أن بارزاني سيرى بوضوح مدى حساسية أنقرة تجاه الاستفتاء، عقب اجتماع مجلس الأمن القومي المزمع في ٢٢ سبتمبر ٢٠١٧، واجتماع مجلس الوزراء، كما قال "" إن حاولتم إعلان دولة مستقلة على أهوائكم، رغم علمكم المسبق بكل تلك المواقف، فلن يكون جواب الجميع بنعم بهذه السهولة، فهنا يوجد التركمان وبالجانب الآخر في الموصل هناك العرب، فلا يمكنكم تجاهلهم، ولن يوافق أحد على خطوة تهدد وحدة التراب العراقي""[٢٤]. كما أعلن من قبل رئيس الوزراء التركي (بن علي يلدرم) إن قرار الاستفتاء على الاستقلال يعد (خطوة خاطئة من الأساس)، وقد اتصل مع نظيره العراقي (حيدر العبادي) على ضرورة العمل المشترك بين البلدين لإفشاله بكل الوسائل المتاحة[٢٥].

الجمهورية الإسلامية في إيران

مثما نوهنا سابقاً، فإن نجاح وإخفاق أية تجربة للاستقلال من قبل أي كيان مرهون ومرتبط كثيرا بعامل المكان – الجوار السياسي، وهو حاسم إلى حد التأكيد على وجود جملة من المؤثرات الداخلية والخارجية ذات البعد الجغرافي، توثر بعمق في عملية النجاح أو الفشل لهذه التجربة الفتية، كذلك مكانة تأثير كل نظام سياسي وشكل الدولة القائم على النظم السياسية وأشكال الدول القريبة والمجاورة[٢٦].

ومع أن الجانب الكُردي اعتقد أنه بإعطاء العلاقات الاقتصادية التي تربطهم بالجانب الإيراني دوراً كبيراً يمكن التعويل عليه في تقديره للموقف الإيراني تجاه خطوة الاستقلال، إلا أنه أساء التقدير، إذ أن إيران مع أنها ترتبط بالإقليم بعلاقات

اقتصادية ضخمة وكبيرة، إلا أن موقفها من خطوة الاستفتاء جاء مغايرا لتقديرات الكُرد وغير متوقع أنه سيصل إلى هذه القوة وهذا الحزم، والذي جاء مشابها للموقف التركي والأمريكي على حدٍ سواء[٢٧].

وعلى هذا الأساس، أعلنت طهران رفضها لاستقلال كردستان العراق، استنادا إلى ركيزة أساسية مفادها أن الاستفتاء والمطالبة بالانفصال سيرفع من سقف مطالب كُردها الموجودين بالداخل الإيراني. إذ تمارس إيران كل الوسائل التي تحَول دون مطالبة أكرادها الموجودين بالمنطقة الغربية بالحكم الذاتي أو أي نوع من أنواع الحكم والسلطة، حفاظا منها على وحدة الأراضي الإيرانية ومصالحها في المنطقة[٢٨] وقد جدد المرشد الأعلى للثورة الإسلامية في إيران السيد(علي خامنئي) موقف بلاده الرافض للاستفتاء، لأنه "يهدد مستقبل المنطقة" على حد قوله[٢٩].

لقد كان الموقف الإيراني واضحا بشأن استفتاء الإقليم، وترجمت تحركاتها التي اشتركت بها مع وزيري خارجية العراق وتركيا، وأصدروا بياناً مشتركًا، بعد اجتماعهم في أنقرة في ٢١ سبتمبر ٢٠١٧، والذي أشار إلى أن البلدان الثلاثة ستتخذ إجراءات مضادة منسقة، في حالة إجراء الاستفتاء في كردستان[٣٠]. وهذا ما طبق فعلاً على الأرض من خلال المناورات التي أجرتها طهران على الحدود العراقية القريبة من حدود الإقليم، والتي أُعلن عنها بوسائل الإعلام السمعية والمرئية[٣١].

كما لم يقتصر الموقف الإيراني على ذلك، بل كانت هناك زيارات ميدانية من قادة إيرانيين كبار مثل (قاسم سليماني)، والذي زار الإقليم وتفاوض مع قادته حول الكثير من المسائل التي تخص المرحلة، إذ اجتمع مع قادة الأحزاب الكبرى في الإقليم ولم يكن الاجتماع سرياً[٣٢]، ومما أثار الدهشة إن قادة الإقليم وحكومته قد اتهمت الحكومة العراقية بالاستعانة بالقوات الإيرانية وخاصة (فيلق القدس) في عملية استعادة مدينة كركوك. الأمر الذي تم نفيه من الجانب العراقي[٣٣].

المواقف الدولية

عبرت الولايات المتحدة الأمريكية وقوى أُوربية أخرى مثل بريطانيا وفرنسا عن عدم رضاها على هذه الخطوة وأبدت مواقف رافضة للاستفتاء في هذا الوقت، وتم طرح مبادرة في ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧ لتأجيل الاستفتاء، والشروع بمفاوضات مع الحكومة العراقية، تحت إشراف المنظمة الدولية. إلا أن ممثل الأمين العام للأمم المتحدة في العراق (يان كوبيتش) حمل بارزاني مسؤولية رفض المبادرة على أساس أنها لا تحتوي على ضمانات دولية كافية لإلزام الجانب العراقي بالوصول إلى اتفاق واضح[٣٥]. إذ إن الولايات المتحدة الأمريكية، وروسيا، وألمانيا، لم تعلن صراحة رفضها لاستقلال إقليم كردستان العراق، وتمحور مطلب واشنطن حول ضرورة تأجيل إجراء الاستفتاء، لأن الوضع الأمني في العراق غير مستقر[٣٦]. وكان الموقف الأمريكي من الأزمة موقفاً متذبذباً في أغلب تصريحاته وأفعاله، من جانب آخر لم تُمانع أو تعترض القوى الدولية على الخطوات العسكرية التي اتخذتها بغداد للسيطرة على مدينة كركوك، إحدى المناطق المتنازع عليها دستوريًّا بين كردستان والحكومة العراقية، واتخذت الولايات المتحدة موقفًا محايدًا بالتصريح بأنها لن تنحاز إلى أحد طرفي النزاع، وإن كان الموقف الأمريكي يميل لصالح بغداد في التأكيد على ضرورة الحفاظ على وحدة العراق [٣٧].

كما طرحت عدة دول أوروبية وساطتها بين بغداد وأربيل لاحتواء الأزمة المتصاعدة حول الانفصال وكان أبرزها الوساطة الفرنسية التي عرضها الرئيس الفرنسي (إيمانويل ماكرون)، خلال استقباله رئيس الوزراء العراقي حيدر العبادي بباريس يوم ٥ أكتوبر٢٠١٧ . بيد أن الأخير لم يقبلها، واشترط إلغاء نتائج الاستفتاء قبل بدء أى حوار مع أربيل[٣٨]. إلا أن الموقف الفرنسي اتسم بالغموض والازدواجية أيضا، إذ نلاحظ من خلال التصريحات الرسمية للحكومة الفرنسية

رفضها تقسيم العراق. في الوقت ذاته، تؤكد على الحفاظ على حقوق الكُرد ومكتسباتهم التأريخية، كما أن هناك أصوات سياسية فرنسية تدعو إلى التأكيد على حقوق الكُرد بالانفصال وحق تقرير مصيرهم وهي مواقف غير رسمية، إلا أنها تصدر من شخصيات سياسية تابعة للحكومة وقريبة من القرار السياسي الفرنسي. هذه الضبابية في الموقف الفرنسي، وغيرها من المواقف الدولية عززت المواقف الرافضة للانفصال بوصفه موقفاً دوليا عاما[٣٩]. أما المنظمات الدولية، كالأمم المتحدة، والاتحاد الأوروبي، فقد أعلنت صراحة رفضها لاستقلال إقليم كردستان العراق [٤٠]. إن موقف هذه المنظمات الدولية ومواقف الدول الأخرى قد أضعف موقف الإقليم وجعله في وضع حرج وضعيف، مما أتاح للحكومة المركزية العراقية أن تخطو خطوات مدروسة وذات فاعلية في احتواء هذه الأزمة.

ففي ظل غياب الاتفاق الداخلي والإقليمي والدولي على استقلال إقليم كردستان العراق، فإن الإقليم سيتكبد خسائر اقتصادية في المرحلة المقبلة. ففي أعقاب الإعلان عن نتائج الاستفتاء دعت بغداد المجتمع الدولي إلى عدم التعامل مع حكومة الإقليم بشكل منفرد فيما يتعلق ببيع النفط في الأسواق الدولية، وهو الأمر الذي جمَد صادرات الإقليم من النفط إلى العالم، وخسارته أهم مورد اقتصادي يُمكِّنه من المضي قدمًا في قرار الانفصال. كما حظر جميع الرحلات الجوية الدولية بين الإقليم ودول العالم [٤١].

أما فيما يتعلق بالموقف الروسي، فقد أضحت روسيا لاعبًا مؤثرًا في قضايا الشرق الأوسط منذ بداية تدخلها العسكري في الملف السوري منذ أكثر من عامين، وقد أعلنت موسكو رفضها الاعتراف بنتائج الاستفتاء، أو انفصال كردستان العراق، إلا أنها في الوقت ذاته قد عارضت فرض أية عقوبات اقتصادية على الإقليم محتكمه بذلك إلى مصالحها الاقتصادية، لوجود ثروات نفطية كبيرة في كركوك كانت تحت

الإدارة الكُردية حتى وقت قريب، وأن أية عقوبات دولية ستؤثر فى أسعار النفط العالمي، الذي تسعى موسكو للتحكم فيه أو إدارته. إذ أن موسكو ترتبط بمشروعات لإمداد الغاز الطبيعي والنفط مع كُردستان، وعدد من الدول الأوروبية، وأية عقوبات عليها ستؤدي لتوقف تلك الاستثمارات والمشروعات، وبالنتيجة سيؤدي للإضرار بالاقتصاد الروسي(٤٢).

المبحث الثاني/ مستقبل العلاقة بين المركز الاتحادي والإقليم

تمثل العلاقة بين المركز الاتحادي وإقليم كردستان علاقة أو رابطة دستورية مبنية على المصالح والاستحقاقات فهي لم ترقَ إلى علاقة حقيقية تحكمها روح الإخاء والحس الوطني والوحدة الوطنية التي تسودها حسن النية مما يكفل التناسق بينهما ويضمن الاستقرار السياسي والاجتماعي ويعزز روح المواطنة لدى الطرفين، بل على العكس من ذلك فإن تلك العلاقة مبنية على الشك والغموض والترصد وتضارب المصالح والتطلعات. إذ إن هناك عوامل ومؤثرات تحكم مسار هذه العلاقة وتتحكم باتجاهاتها فمنذ عام ٢٠٠٣، وحتى وقتنا هذا لم نشهد مساراً واضحاً ومستمراً لهذه العلاقة، بل سلسلة من التعثرات والتجاذبات التي يروم كل طرف فيها لشد حلقات تلك السلسلة باتجاهه، من هنا، تتراوح المشاهد المحتملة للأزمة القائمة حاليا بين مشهد متشائم ينذر بتفكك البلاد، مرورا بالانفصال وإعلان الدولة الكُردية، وانتهاء بمشهد التقارب واستمرار الوضع القائم، وفقًا لبعض المعطيات، ومن أجل دراسة هذا الموضوع بشكل وافي فقد تم تقسيم المبحث إلى مطلبين وكالآتي:

المطلب الأول : احتمالات التقارب

مع وجود احتمال بقاء العلاقات بين المركز– والإقليم على وضعها الحالي، علاقات غير مستقرة بين الطرفين، فإن ثمة معطيات في البيئتين، الداخلية والخارجية للعلاقات بين المركز والإقليم، توحي بإمكان حدوث تحول واضح في علاقتهما،

باتجاه التقارب، ومن ثم التعاون بين الطرفين، وهو السيناريو الأكثر احتمالا في الوقت الراهن، إذا ما حسبنا بتمعن وبدقة الاتهامات بالخيانة التي وجهها الحزب الديموقراطي الكردستاني برئاسة (مسعود برزاني) لبعض قادة حزب الاتحاد الوطني الكُردستاني[٤٣]. والانشقاقات الداخلية غير المسبوقة التي حدثت في البيت الداخلي الكُردي والتصريحات والمطالبات الحزبية والشعبية من القوى والأحزاب والشخصيات المؤثرة في الداخل الكُردي بتنحي مسعود برزاني عن رئاسة الإقليم وترك المجال للقوى والشخصيات الحزبية الأُخرى بإدارة وتولي الأُمور في الإقليم[٤٤]، ومناشدات الأحزاب الأخرى داخل الإقليم للحوار والتفاوض مع بغداد في ظل الإصرار على تجاوز حالة الوهن وزعزعة الاستقرار التي ولّدها الاستفتاء الأخير وخسارة مكتسبات كبيرة قد حصل عليها الإقليم لمدة ٢٠ سنة مضت[٤٥]. ويجد القائمين على القرار السياسي في أغلب الأحزاب الكُردية ومنها الحزب الوطني الكُردستاني والحزب الديمقراطي الكُردستاني وحزب التغيير والحزب الإسلامي أن أحد المداخل المناسبة لبيان حسن النية مع الحكومة المركزية في العراق، هو تصويب الوضع الراهن والتحاور مع بغداد حول المشاكل العالقة وفق الدستور، وإعادة الأُمور إلى نصابها الطبيعي التي كانت عليه قبل عملية الاستفتاء، تماشياً مع المقترح الدولي المطروح من قبل واشنطن والأُمم المتحدة في الدخول بالمفاوضات بشكل جدي ومعمق لحلحلة الأُمور العالقة، إلاّ أن أغلب القوى السياسية في بغداد قد رفضت هذا المقترح وأصرت على إلغاء الاستفتاء ونتائجه قبل الدخول بأية مفاوضات بين الطرفين[٤٦]، وهذه الخطوة تعتبر جيدة إذا ما قورنت بالتصريحات المتشنجة قبل وبعد الاستفتاء.

كما أن المبادرات الإيجابية التي تقوم بها اللجان التفاوضية والزيارات المكوكية التي تقوم بها بعض الشخصيات الحزبية والنيابية الكُردية إلى بغداد ستزيد من فرص التقارب بين الطرفين، إذ أكد النائب في مجلس النواب العراقي (ريبوار

طه)، الذي عوّل على ما تحققه هذه الزيارات من نتائج إيجابية، لا سيما على المناطق "المتنازع عليها". ((أن كثرة الزيارات بين الحكومة الاتحادية وإقليم كردستان لها مردودات إيجابية وجيدة على العملية السياسية وعلى طبيعة العلاقة بين الطرفين))، مؤكداً إن التقارب بين بغداد وأربيل يسهم في حسم المشكلات التي يعاني منها سكان المناطق المتنازع عليها (كركوك وبعض المناطق الأخرى مثل خانقين، طوزخورماتو، بعقوبة، سهل نينوى وغيرها) نتيجة الصراع بين الإقليم والمركز[٤٧]. وهذا ما شهدناه أخيرا من خلال الزيارات المتكررة للوفود الكُردية للتفاوض مع الجانب العراقي للتوصل إلى صيغة تفاوضية مقبولة للطرفين والابتعاد عن التشنجات والمطالب المستحيلة التي لا تنفع الطرفين، هذه الخطوات الإيجابية والتي أسفرت عن قبول بغداد رفع الحصار عن مطارات ومعابر الإقليم في خطوة غير مسبوقة بعد رفع سقف المطالب من جانب بغداد إلى ١٤ مطلبا وقبول الجانب الكُردي للكثير من تلك المطالب، وهذه بادرة تقارب بين الطرفين فيما إذا استمرت تلك المفاوضات نحو الأفضل وتنازل الطرفين عن بعض الشروط التعجيزية التي صعدوا بها الموقف.

وفي محاولة لوقف الاستنزاف الخطير للموارد النفطية والخسائر الكبيرة التي يمنى بها العراق جراء توقف تصدير الخطوط الناقلة من حقول الشمال للنفط من ميناء جيهان وتلافياً للمخاطر الهائلة القائمة في وجه كلا من المركز والإقليم، سيكون التقارب بين الطرفين خطوة ضرورية لإعادة عملية التصدير ومشاركة الثروات النفطية بينهم بشكل منصف وعادل للطرفين (جدول رقم ١)، وبغض النظر عن مدى التفاؤل أو التشاؤم، فيما ستؤول إليه تلك العلاقات، فإن الإقليم سيجد نفسه مرتبط ارتباطاً مصيرياً بمدى استقرار الحكومة المركزية من عدمه، ذلك أن مستقبل الإقليم والعراق والوضع الإقليمي والنظام العربي ككل قد أصبح متوقفاً على مدى فهم وإدراك اللاعبين الكبار في المنطقة والإقليم للمخططات الدولية لتغييره وتفتيته وعلى استقراره وكيفية تأهيله عربياً وإقليمياً ودولياً، وأن ذلك هو وحده الكفيل بتحديد صورة العلاقات بين الإقليم والمركز في المستقبل [٤٨].

جدول رقم (١) إنتاج النفط في إقليم كردستان (ألف برميل/يوميًّا)

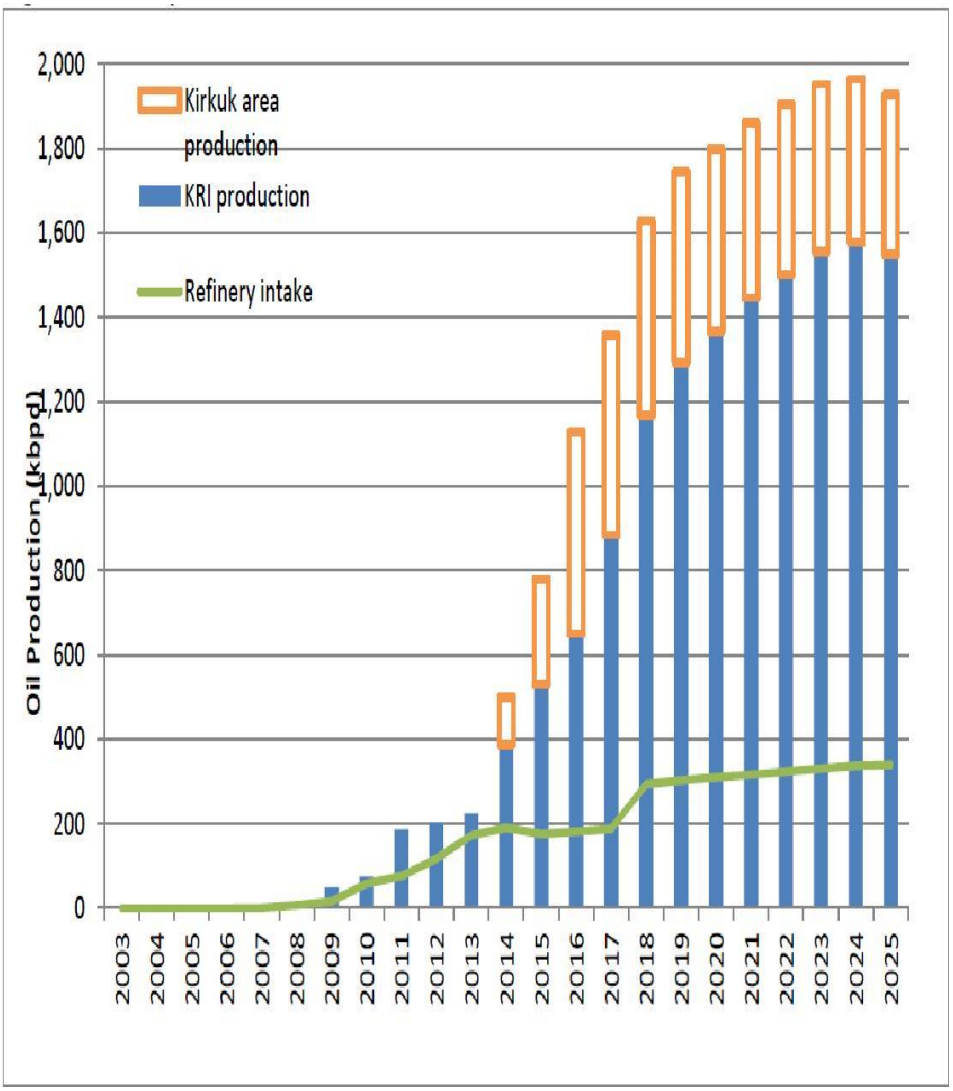

Source: Under the Mountains: Kurdish Oil and Regional Politics, Oxford Institute for Energy Studies, January 2016

وعلى ضوء المعطيات التي يوضحها الجدول أو الرسم البياني أعلاه، تتبين مدى حاجة الإقليم للنفط المتوزع في أغلب المناطق التي سيطرت عليها القوات العراقية بعد الاستفتاء في ٢٥ سبتمبر ٢٠١٧، والتي كانت تحت سيطرة القوات الكُردية وسلطة الإقليم والتي تعتبر بمثابة عصب الحياة الرئيس لاستمرار الحياة في الإقليم، وبالأخص بعد العام ٢٠١٤، وتأزم الوضع الأمني والسياسي بين الإقليم والمركز، إذ نلاحظ كمية الزيادة الفعلية في الإنتاج من الحقول التي سيطر عليها الإقليم بعد دخول داعش للموصل وسيطرته على ثلث مساحة العراق، وحجم الزيادة الكبيرة في عمليات الإنتاج والتصدير من (٤٠٠ برميل يوميا) في العام ٢٠١٤، إلى ما يقارب(١٤٠٠ برميل يوميا) عام ٢٠١٧، أي ما يقارب (١٠٠٠ برميل يوميا) كزيادة فعلية خلال ٣ سنوات وهي زيادة تثبت حجم التطوير والاستثمار الذي عمل عليه الإقليم في الحقول النفطية مع الشركات الأجنبية، تلك الزيادة في المردودات المالية قد تجلت في حجم الإنفاق في ميزانية الإقليم على تسليح قوات البيشمركة بأسلحة مختلفة متوسطة وثقيلة، كما كانت تلك الأموال محل خلاف بين المركز والإقليم. إذ إن حكومة بغداد لا تمتلك جداول وبيانات حول مصير تلك الأموال وكمية النفط المُصدر من الإقليم طيلة الفترة بعد عام ٢٠١٤، ولوقتنا هذا [٤٩].

وعلى هذا الأساس، يعد النفط المصدر الرئيس للإقليم في تنظيم ميزانيته، وبعد سيطرة الحكومة الاتحادية على أغلب الحقول النفطية فإن من المرجح، عدول الإقليم عن الاستفتاء والعودة إلى وضع حل توافقي يدعو إلى التقارب بين الطرفين.

فضلاً عما تقدم، فإن القيادات الكُردية تعي حجم الخسائر التي سيمنى بها الإقليم فيما لو فضل الخيار العسكري، لمعرفته بحجم وقدرة القوات العسكرية العراقية وخبرتها التي اكتسبتها جراء المعارك السابقة ضد التنظيم، وكذلك القوات الساندة لها (الحشد الشعبي)، والتي أصبحت قوات نظامية ذات تكتيك وتنظيم عالي،

ولها القدرة على حسم المعارك بشكل كبير، كما أن أربيل تعلم بأن بغداد، ومن خلال تصريحاتها التي تتسم بالقوة والثبات منذ اندلاع الأزمة، لن تتراجع عن موقفها الصريح وهو إلغاء الاستفتاء وشروطها المعلنة الأخرى، من تسليم المعابر الحدودية والمطارات وضم قوات البيشمركة للقوات الاتحادية [٥٠]، والتي تستند به إلى الدعم الدولي والإقليمي الذي حظيت به من قبل جميع أو أغلب الاطراف[٥١]، والذي يعتبر عامل دعم للحكومة المركزية الاتحادية. إذ يعلم الكُرد ومن خلال هذا الدعم الشعبي والإقليمي والدولي الذي حظيت به الحكومة العراقية الرافضة للاستفتاء، إن المفاوض العراقي موقفه أقوى من موقف المفاوض الكُردي، بكل المقاييس، الأمنية والسياسية والعسكرية والاستراتيجية والاقتصادية، إذ إن المواقف الإقليمية والدولية الرافضة للاستفتاء ستكون مصدر ضغط على الإقليم وسياسته المتفردة، ومن المحتمل أن تدفعه للعدول عن تلك السياسة باتجاه معاكس، قد يصل إلى حد التقارب مع بغداد وإلغاء الاستفتاء للحفاظ على وحدة العراق، وللحفاظ على مكتسباته الحاضرة.

كما يعلم العقلاء من الساسة الكُرد، أن انفصالهم عن الدولة العراقية قد يهدد بنشوب العديد من الأزمات، يأتي في مقدمتها بروز صراعات عسكرية بين الفصائل الكُردية المسلحة، مما يكرر سيناريو انفصال جنوب السودان الذي لا يزال يمر بحرب أهلية، وحالة من عدم الاستقرار منذ استقلاله في العام ٢٠١١، بل إنه شهد مجاعة وأزمة غذائية، رغم ثروته النفطية. دفعت هذه التخوفات حكماء كُردستان السياسيين إلى مطالبة شعبهم برفض الاستفتاء، والبقاء جزءًا من دولة العراق [٥٢].

كما أن التحالف العسكري الثلاثي (إيران–تركيا–العراق) له دور كبير في الضغط على الإقليم للرضوخ للخيار السلمي والابتعاد عن لغة التهديد التي يستخدمها بعض قادة الإقليم أحيانا ضد الحكومة العراقية ورموزها(٥٣).

وعلى الرغم من أنّ رئيس إقليم كردستان (مسعود بارزاني) سعى إلى أن يكون زعيماً كاريزمياً للشعب الكُردي، وذلك بإعلانه وإصراره على إجراء الاستفتاء في هذه المرحلة، ولكنّه بسبب الخلافات القومية وكذلك تنافسه مع حزب جلال طالباني (الاتحاد الوطني الكردستاني)، والحزب الشيوعي الكردستاني والحزب الاشتراكي الكردستاني، وسائر الأقليات الإثنية لم يتبوّأ موقع الزعيم لدى أهالي شمال العراق كافة، لذلك تسعى الأطراف السياسية في إقليم كُردستان بعد هذه الأزمة إلى أنْ لا يرتبط مطلب الاستقلال وتحققه بقضية زعامة "البارزاني" (٥٤)، وهذه الحيثية لها الأثر الكبير في مسار التقارب بين حكومة المركز وحكومة الإقليم من حيث الدافع والمحرك لهذه الأحزاب والتيارات نحو تحقيق الهدف الأسمى ألا وهو تحقيق الاستقلال بعيدا عن هذه الزعامة.

كل هذه المعطيات، داخلية وإقليمية ودولية، تمهد لإقامة علاقات أكثر جدية نحو التقارب والتعاون بين الطرفين، وإن كانت علاقات تحكمها المصلحة، إلا أن حسابات السياسة تحكمها حسابات المصالح، والعلاقات الدولية قائمة أصلا على المصالح بشتى مسمياتها، إذ إن السيطرة على منابع الثروات والتحكم بأنابيب النفط والغاز هو مرآة العلاقات الدولية الحديثة (٥٥)، إذ إن هناك الكثير من النقاط والمعطيات تقرب الطرفين للعمل على تجاوزها، باعتبارها مشكلات تتقاطع حولها المصالح بين المركز والإقليم، وكون الطرفين تربطهما روابط ومصالح اجتماعية واقتصادية وسياسية مشتركة، ستعلو فوق كل المشكلات والتقاطعات الحاصلة الآن.

المطلب الثاني : احتمالات التباعد

هناك بعض الأسباب التي تجعلنا نضع هذا الاحتمال في دراستنا، وهو احتمال التباعد والتدهور في العلاقات بين الطرفين. ففي ظل هذا المشهد، يمكن لحكومة المركز اعتماد سياسة أخرى، مفادها تحجيم دور الإقليم وتقليص سلطاته التي يتمتع بها داخل حدوده المرسومة منذ عام ١٩٩٢، في حال ظلت حكومة الإقليم مصرة على خيارها الذي اتخذته وبقاء حالة التوجس والريبة وفقدان الثقة لدى الحكومة المركزية بحكومة الإقليم، إذ يعد عامل الثقة من الأسباب التي تواجه وتعيق تطور العلاقة بين المركز والإقليم. فمبدأ توافر الثقة من المبادئ المهمة والمؤثرة في العلاقات بين الدول، لأن الأساس في بناء تلك العلاقات هو المصداقية والثقة والاحترام المتبادل، ومن دونه لا يمكن بناء علاقات صحيحة وجيدة بين أي طرفين أو دولتين[٥٦]. وإذا ما نظرنا إلى طبيعة العلاقات بين المركز والإقليم، حتى قبل سقوط النظام، فإن سمة التوتر وعدم الاستقرار قد خيمت عليها في معظم فتراتها.

فالمشاكل التي عانت منها، والأزمات التي عصفت بها، والتي ما زالت قائمة وعصية على الحل كمشكلة كركوك والمادة ١٤٠، ومشكلة توزيع الثروات النفطية والنقاط الخلافية في تفسير الدستور وحصة الإقليم من الموازنة ومشكلة المعابر الحدودية وغيرها من النقاط الخلافية بين الطرفين[٥٧]. كما أن تلك العلاقة التفاعلية ما بين الإقليم والمركز لم تكن مستقرة وشابها الاختلاف والتوتر حول مسائل عدة ولم تستطع النصوص الدستورية حسمها[٥٨]، واستمر الاختلاف حتى في شرعية الاستفتاء الذي أقامه الإقليم لذلك تم الاحتكام في مسألة الاستفتاء إلى المحكمة الاتحادية العليا للبت فيه، وكأن التفسيرات للمواد الدستورية تؤخذ بشكل إرادي، أي يتم تفسيرها بحسب الحاجة لها ويتم تفصيل المواد وتقنينها بحسب أهوائهم، وهذه مسألة خلافية جوهرية رافقت تلك العلاقات المأزومة، ونادراً ما يُصاغ دستور دولة بهذه الهشاشة وبهذه الكيفية الملغومة، والتي انعكست على العلاقة بين الطرفين.

كل هذه الأُمور وغيرها، جعلت من مبدأ الثقة المتبادلة يغيب عن العلاقة بين الطرفين، لقد طبع هذا التوجه سياسات الحكومة الاتحادية وسياسات الإقليم في تعامل طرف ضد الآخر[٥٩]، وتفاقم الوضع في الإقليم مع بروز عوامل كثيرة، أفرزت حالتين من الصراع على المستوى الداخلي والخارجي:

١. على المستوى الداخلي، مارست أحزاب السلطة في الإقليم سياسة الإقصاء ضد الأحزاب السياسية والحركات الأُخرى المعارضة في العملية السياسية، إذ قامت سلطات الإقليم بحصر المناصب السيادية والوظائف ذات المراكز الحساسة في الإقليم بيد أعضاء وقياديي الحزب الديمقراطي ونوعا ما الحزب الوطني ولو بشكل يسير ونوعي، إلى تَولد شعور لدى هذه المعارضة (حزب التغيير والحزب الإسلامي وغيرها من الحركات الإسلامية) بضرورة التغيير من الداخل قبل التغيير من الخارج، مما أضفى على الإقليم حالة من عدم الاستقرار والصراع الحزبي والتوتر الاجتماعي، والذي دائما ما يتفجر بين الحين والآخر، وخروج تظاهرات مناوئة لسياسة الحكومة التي تُدير الحكم في الإقليم، كما كانت المطالبات واضحة جدا من قبل المعارضة بضرورة الإصلاحات السياسية والخدمية، بوجود نصوص قانونية يجب الاحتكام لها في البقاء على رأس السلطة، وضرورة تداول السلطة بشكل سلمي وحسب الاستحقاقات الانتخابية، التي كان دائما ما يتم الالتفاف عليها من قبل حكومة برزاني المتنفذة[٦٠].

٢. على المستوى الخارجي، تم التعبير عن هذا الصراع بردة الفعل السلبية تجاه حكومة برزاني، التي قامت بها المكونات الحزبية الأخرى بالاتفاق مع الحكومة المركزية والانسحاب من أغلب المناطق التي كانت تسيطر عليها في مدينة كركوك وتسليمها بشكل سلمي للقوات الاتحادية، وهذا ما شهدناه من خلال التصريحات لحزب برزاني واتهام تلك الأحزاب والمكونات ((بالخيانة))[٦١]. بعدما تولدت لدى هذه الأحزاب القناعة الكاملة بضرورة التغيير والذي سيأتي من الخارج لقوة الأجهزة الأمنية في الإقليم، وإحكام سيطرتها على مفاصل الحياة كافة.

وهذا يدل على انتقال حالة العلاقة بين الطرفين إلى منحى خطير، له تداعيات مختلفة، أهمها حالة التباعد بين أطراف الحكومة الكردية.

من جانب آخر، فإن رئيس الإقليم السابق "مسعود برزاني" وبعد خسارته المكانة التي كان يتمتع بها أثناء رئاسته للإقليم قبل عملية الاستفتاء يحاول جاهدا المحافظة على نتائج الاستفتاء، من خلال تأكيده المستمر على عدم إلغاء تلك النتائج، فقد أكد في تصريحه الأخير على هذا الأمر وأعلن تمسكه بالاستفتاء ونتائجه وعدم تخليه عن ذلك بقوله((إن استفتاء الانفصال قرار صائب ومكسب لشعب إقليم كُردستان العراق، ولا يستطيع أي قانون أو حكومة إلغاءه..... وإن التطورات التي أعقبت الاستفتاء لن تغير هوية الشعب الكردستاني، معتبرا أن الإقليم خانته أطراف عقب الاستفتاء)) [٦٢]. وإنه بتصريحه هذا يعيد القضية إلى نقطة الصفر وإلى مربعها الأول. وإذا ما أمعنا النظر في طبيعة هذا التصريح وخفاياه والذي أدلى به يوم ٢٧ تشرين الثاني ٢٠١٧، نلاحظ بأن السيد مسعود برزاني يعول كثيرا على المواقف الدولية، ويعتمد في تصريحاته ومواقفه الآنية والمستقبلية على تلك المواقف وتغيراتها المستقبلية، والتي تحتكم إلى المصالح في جميع أشكالها.

فضلاً عن ذلك، فلا يبدو أن الأزمة ستقف عند هذا الحد، ولا يبدو أيضاً أن بغداد ستكتفي بالإجراءات التي اتخذتها، خصوصا بعد النزاع السياسي والقانوني والعسكري على المعابر الحدودية بين العراق وتركيا. كما يبدو أن أربيل تتجه نحو تأزيم القضية، فالتصعيد المستمر لبعض القوى والأحزاب الكردية والتي تهدد بالانسحاب من العملية السياسية العراقية فيما إذا لم تقبل بغداد في الدخول بحوار معهم دون قيد أو شرط [٦٣]. معتبرين شروط الحكومة الاتحادية شروطا تعجيزية ولا يمكن لأربيل أن تقبل بها [٦٤].

أما فيما يخص الحكومة المركزية فقد أصبحت لديها قناعة كاملة بضرورة التغيير لسلطة الإقليم كونهم على دراية تامة بأن الإقليم هو سبب عدم الاستقرار في الداخل العراقي، باعتبار أن للإقليم دورا سلبيا في الداخل العراقي، رسميا أو غير رسمي، وأن لها ضلوعا في صناعة الأزمة السياسية والأمنية في العراق، مما ساعد في تزايد الشكوك والحذر، في رسم ملامح تلك العلاقة المستقبلية بين الطرفين[٦٥]. وهذا الأمر قد تأكد بالكثير من الحالات ومنها التصريحات المباشرة لرئيس الإقليم (مسعود البرزاني)، إذ قال، بشكل مباشر، في أحد اللقاءات ((إذا لم يدَعونا نرتاح لن ندعهم يرتاحوا))[٦٦] ، كما أن الأُمور قد وضحت بشكل كبير بعد دحر تنظيم داعش وأسر الكثير من قياداته وعناصره والاعترافات الخطيرة التي أدلى بها حول مرجعيته وإسناده من قبل الإقليم[٦٧]. كل هذه الأُمور قد دَعمت من

حالة الابتعاد والنفور بين الطرفين، وأجهزت على حالة التسامح والعفو التي كثيرا ما انتهجتها الحكومة العراقية تجاههم.

ويمكن القول، أن حالة التباعد والجفاء ستزداد بين الطرفين وستأخذ منحى جديد، إذا ما أخذنا بنظرِ الاعتبار التصريحات الجديدة لرئيس الوزراء العراقي (حيدر العبادي)، نتيجة تعنُت القيادات الكُردية وعدم رضوخها لشرط بغداد والقبول بإلغاء الاستفتاء والجلوس إلى طاولة المفاوضات، والتي تميل إلى التصعيد المستمر من قبل الحكومة الاتحادية، إذ صرح مصدر مُطلع من مكتب رئيس الوزراء العراقي أن إلغاء الاستفتاء لم يعد كافيا للحوار مع أربيل، بل يجب على سلطة الإقليم التعهد بعدم العودة للاستفتاء في المدى القريب والبعيد(٦٨).

من جانب آخر، فإن المكانة التي يحتلها الكُرد والتي ثبتها الدستور العراقي عام ٢٠٠٥، كانت بمثابة المحرك والمحفز لجميع المكونات الكُردية الموزعة في البلدان المجاورة للعراق، إذ أن من الممكن أن يشجع أكراد تلك البلدان، بأن يطالبوا بمشاركة أكبر في الحياة السياسية أو مطالبات أكبر قد ترقى إلى حد الحكم الذاتي أُسوة بكُرد العراق، هذا العامل يعد ركيزة لتحرك دول الجوار العراقي (سوريا تركيا إيران)، نحو زعزعة استقرارِ العراق بشكل عام وإقليم كردستان بشكل خاص، مما جعلهم يدفعون باتجاه فقدان كُرد العراق للامتيازات التي حصلوا عليها من خلال الدستور والعملية السياسية، محاولة منهم لإرجاعهم إلى نقطة الصفر قبل عام ١٩٩١، وهذا الذي حصل مع حكومة "مسعود برزاني"، إذ توهم بالوعود التركية الإيرانية له، بعد علاقات الاستثمار والتجارة بين الأطراف المعنية، مما جعله يخطو هذه الخطوة التصعيدية نحو الاستقلال، بعد ذلك لم يدعموا خطواته نحو الاستقلال، وبهذه السياسة الإقليمية الواقعية. كما حققوا مكاسب أُخرى كثيرة من خلال إرسال رسالة لكافة الكُرد في المنطقة، بأنهم سيلاقوا هذا المصير فيما لو فكروا بهذا التفكير أو حاولوا أن يخطوا هذه الخطوة.

وهذه من الأسباب المهمة التي ستدفع نحو القطيعة والتباعد بين الطرفين إذا ما تمسك كل طرف بشروطه وسياسته التي لا تدفع نحو الحل، بل على العكس من ذلك تدفع نحو التشنج. كل هذه العوامل الآنفة الذكر، تجعل من الصعب إقامة علاقة إيجابية بين الطرفين، مبنية على أساس الثقة المتبادلة، ولمجموعة أسباب داخلية وخارجية كما ذكرت أعلاه.

الخاتمة

امتازت الدراسات المستقبلية بصعوبة التكهن الدقيق أو حتى التقريبي منها بصيرورة الأُمور والنتائج التي ستؤول إليها طبيعة الحدث أو الظاهرة قيد الدراسة، كما أنه من العسير التوصل إلى تشخيص منطقي ودقيق لمجريات الأحداث قيد البحث، كونها ترتبط بالنفس البشرية ومزاجاتها المتغيرة والتي لا تحسب بدقة كما هو الحال بالنسبة للعلوم الأُخرى الغير مرتبطة بالنفس البشرية وتقلباتها.

لذلك كان لزاماً علينا طرح نتائج تقريبية واحتمالات مقاربة للواقع، من خلال سير الأحداث ومجرياتها وتصريحات بعض المسؤولين من كلا الطرفين والتي يشوبها الشك والغموض المتبادل.

وإن كتابة أي احتمال وثيق تبدو أكثر صعوبة عند متابعة تاريخ هذه الأزمة التأريخية المتطورة وحيثياتها وتشابك المصالح والأهداف بين طرفيها. ومع أن مثل هذه المحاولات تميل أغلبها أما إلى احتمالين أو ثلاثة لا غير، فإن محاولتنا الجمع بين الماضي والحاضر لاستشراف المستقبل هي محاولة جادة ضمن سلسلة من المحاولات التي حاولت الوصول إلى توصيف دقيق ومقارب لدراسة هذه الأزمة المتطورة عبر الزمن.

لذلك توجب علينا تقسيم الموضوع إلى أهم مكوناته وهي التأثير الخارجي والداخلي في مجريات الأزمة، وهنا لا بد من دراسة محور الخلاف بين الطرفين حتى نتوصل إلى أهم مواقع الاختلاف بينهما.

إذ جاءت دراستنا بكل تقسيماتها لتتوصل إلى بعض النتائج المرجوة من هذا الجهد البسيط، فكلا الاحتمالين وارد في سياسة الأطراف المتنازعة. ومن خلال متابعة سير هذه الأزمة تبين أن احتمالية التقارب أكثر منه واقعية من احتمالية التباعد بين الطرفين، مع الاحتفاظ بصيرورة الاحتمال الثاني (التباعد) وتوقع الأسوء منه عندما تبقى ألسَنة التصعيد تعمل باستمرار لأغراض يراد بها الضرر

بالعراق وشعبه، أو عندما تكون هناك أطراف خارجية قوية ومؤثرة تريد بالعراق أن يكون ضعيفاً ويبقى واهناً تابعاً مقسماً. وهذا ما تعمل عليه هذه الأطراف الخارجية من استمرار تأزم هذه العلاقة وجعلها حجر عثرة في طريق أي تقدم يسلكه العراق مستقبلا.

لذلك ركزت الدراسة –إلى حد ما– على إعطاء كل احتمال حقه من التحليل والبحث والتقصي حول هذه الأزمة، كما ركزت الدراسة في ثناياها على توقعات وتحليلات لأبسط الأحداث والتصريحات التي تصدر من المسؤولين من كلا الطرفين لمعرفة خط سير هذه الأزمة التي لم تصل لحد الآن إلى خاتمتها والتي نتوقع أن لا تحل بالأجل القريب. من خلال بعض المعطيات ونقاط الخلاف الكبيرة والمتشعبة حول الأزمة بين الطرفين.

أخيراً، إن كل شيء وارد ومهم في استشراف مستقبل هذه الأزمة، وكل خطوة يخطوها طرف يجب أن تكون متسمة بالتبصر ومدروسة إذا ما أُريد لهذه الأزمة أن تصل إلى نهايتها وأن لا يكون هناك معيار للكسب والخسارة في هذه العلاقة إذا ما أُريد لها أن تستمر بشكلها الطبيعي، حتى لا تُثار مرة أُخرى في المستقبل، ويجب أن يكون هناك خط واضح ومستقيم تحتكم له الأطراف المتنازعة مستقبلا.

إن شرح ذلك وتحليله نظرياً عملية تكاد تكون أسهل وأيسر من تصورها عملياً فوجود حالة مشابهه لهذه الحالة لن تكون مقياساً يمكن الاحتذاء به والقياس عليه، إذ إنه من المستحيل بمكان السير على مثال أزمة حتى وإن كانت مقاربة جداً. فليس من الضروري حتى مع تشابه المعطيات أن تكون هناك نتائج متشابهه في علم السياسة في خضم التشابك والتعقيد الذي حضيت به العلاقات الدولية في هذه المرحلة، وحالة عدم اليقين التي تسود العلاقات الدولية وحالة الفوضى التي يسير بها النظام الدولي الجديد.

وعليه، ومن خلال المعطيات المتسارعة للأحداث نجد إن الأزمة تسير نحو الحلحلة لصالح بغداد أو المركز بحسب التعبير المستخدم لتوصيف الطرف العراقي على حساب الطرف الكُردي.

هذا ما حاولت الدراسة إيضاحه في المطلب الأول من المبحث الثاني، إذ إن احتمالات التقارب أصبحت أكثر واقعية من احتمالات التباعد. حتى مع وجود هذا التشدد الغير مسبوق لدى الرأي العام الكُردي والذي عززته الروح القومية وعدم الرغبة في العيش في دولة موحدة، ولأول مرة، لم يعد الفصل بين العربي والكُردي موضوعا محضورا، حيث أظهر هذا الاستفتاء أن نسبة كبيرة من الكُرد يرغبون بالانفصال. إلا أن تسارع الأدوار المتغيرة والتنازلات والتفاهمات من كلا الطرفين كفيلة للذهاب إلى نهاية حتمية قريبة تصدح فيها احتمالات التقارب على حساب الاحتمالات الأُخرى، بحسب التوجهات السياسية على الأُرض والإجراءات الواقعية التي تسير عليها الأُمور، على الرغم من جدلية العلاقة المأزومة بين الطرفين. مع استقرار الوضع إلا أن المستقبل يبقى غير مضمون، ومن الممكن أن يعود التوتر بين الطرفين من جديد، ما لم يتم الأخذ بعدة نقاط جوهرية، من شأنها أن تثبت الأوضاع، وأن تجعل من الاستقرار أطول عمرا، وذلك من خلال عدم تصعيد المواقف وأن تكون هناك عقلانية ونضج في تحديد السياسات ومعرفة الأهداف بوضع خطة عمل واضحة ومسبقة للوجهة التي يبتغيها الإقليم مستقبلا، حرصا على مصلحة الشعب عامة، كذلك الرجوع إلى الدستور في كل الأُمور والسياسات فهو الطريق الآمن لسير الأُمور.

الهوامش

(١) حامد محمود عيسى، القضية الكُردية في العراق من الاحتلال البريطاني إلى الغزو الأمريكي (١٩١٤-٢٠٠٤)،مكتبة مدبولي، القاهرة، ٢٠٠٥، ص٥٦١.

(٢) قانون إدارة الدولة المؤقت ٢٠٠٤، دستور العراق ٢٠٠٥، المواد (١٠-٢٣-٥٣-٥٤-٥٨) وغيرها من المواد التي وضعت في الدستور والتي أعطت الكُرد حقوقاً وامتيازات أكثر مما كانوا يريدون.

(٣) فايز عبد الله العساف، الأقليات وأثرها في استقرار الدولة القومية (أكراد العراق أنموذجاً)، رسالة ماجستير مقدمة لكلية الآداب، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، ٢٠٠٩-٢٠١٠، ص٣٣.

(٤) محمد جبار كريدي، مرجع سابق، ص٢٨٣.

(٥) دهام محمد العزاوي، الاحتلال الأمريكي للعراق وأبعاد الفيدرالية الكُردية، الدار العربية للعلوم، بيروت، ٢٠٠٩، ص٥٠.

(٦) يونس رشيدي، الخلافات ومستقبل العلاقات بين إقليم كردستان والحكومة المركزية في بغداد، مقال منشور على مركز البيان للدراسات والتخطيط، http://www.bayancenter.org، ٢٠١٧/١٠/١٧.

(٧) أيمن إبراهيم الدسوقي، هل القومية الكُردية انفصالية؟ دراسة حالة كُردستان العراق، مجلة المستقبل العربي، السنة الحادية والثلاثون، العدد ٣٥٧، تشرين الثاني، ٢٠٠٨، ص١٤٤.

(٨) رستم محمود، كُرد العراق وخطايا الاستقلال، جريدة الحياة اللندنية، ٦ تموز ٢٠١٧، تاريخ الدخول للرابط ٢٢/ ٩/ ٢٠١٧.

(٩) إقليم كُردستان العراق يطالب بغداد باحترام إرادة الأكراد في الاستقلال، روسيا اليوم، ١٨ حزيران ٢٠١٧، تاريخ الوصول للرابط ١٢ تموز ٢٠١٧.

(١٠) المادتين (١١١-١١٢) من دستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥، نُشر في الوقائع العراقية، العدد ٤٠١٢، في ٢٠٠٥/١٢/٢٨.

(١١) القاضي عبد الرحيم العكيلي: النفط والغاز في الدستور العراقي، دراسة قدمت للمعهد العراقي للإصلاح الاقتصادي في ورشة أزمة العلاقة النفطية بين الحكومة الاتحادية وإقليم كردستان، كانون الثاني ٢٠١٤.

(١٢) مجموعة باحثين، قراءة استشرافية لمسألة انفصال إقليم كُردستان، مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات، **www.fikercenter.com**، تاريخ الدخول لموقع المركز: ٢٠١٧/١١/١٢.

(١٣) موضوع أكبر موقع عربي في العالم، عدد السكان الأكراد في تركيا، **httpsll mawdoo3.com**، تاريخ الدخول: ٢١ /١١/٢٠١٧.

(١٤) خورشيد دلي، حصار أربيل:الخيارات التركية لمواجهة استقلال إقليم كردستان، ٣ اكتوبر ٢٠١٧.تاريخ الدخول للموقع: ٢٠١٧/١١/١٣.

(١٥) صدام مرير الجميلي، رؤية من الداخل: لماذا تفجر الصراع العراقي– الكردي على كركوك، مركز دراسات المستقبل، **futureuae.com**، تاريخ النشر: ١٩ أكتوبر ٢٠١٧.

(١٦) خورشيد دلي، مرجع سابق.

(١٧)المرجع السابق.

(١٨) التحالف العراقي الإيراني التركي بعد الاستفتاء في إقليم كردستان والزيارات المتبادلة بين وزراء الدفاع ورؤساء اركان الجيوش وإجراء مناورات مشتركة عراقية تركية ومناورات إيرانية قرب الحدود المشتركة، والذي شُكل لردع خطوة الاستفتاء ولبعث رسالة إلى الجانب الكُردي بالنتائج الوخيمة فيما لو أعلن الدولة.

(١٩) خورشيد دلي، حصار أربيل، مرجع سابق.

(٢٠) إيمان زهران، معضلات كردستان بعد استفتاء الانفصال عن العراق، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، العدد ٢٥٨، ٢٠١٧، ص١٠٣.

(٢١) موضوع أكبر موقع عربي في العالم، عدد السكان الأكراد في تركيا، **httpsll mawdoo3.com**، تاريخ الدخول: ٢١ ٢٠١٧/١١.

(٢٢) المادة ٤١ من الدستور العراقي التي تنص على إجراء استفتاء مستقبلي غير مضمون النتائج، والتي عول عليها الجانب الكُردي كثيرا من خلال سياساته المعتمدة في كركوك وعمليات التكريد المستمرة والتي يروم من خلالها الأكراد الاستحواذ على هذه المدينة وخيراتها.

(٢٣) إحصائيات منظمة الأُوبك العالمية، ٢٠١٧، العراق ثاني أكبر منتج للنفط بعد السعودية، /www.opec.org.

(٢٤) أردوغان: بارزاني سوف يرى مدى حساسية أنقرة تجاه الاستفتاء عقب أجتماع مجلس الأمن القومي التركي، تركيا الآن، ١٥ سبتمبر ٢٠١٧، تاريخ الوصول للرابط ٢١ أيلول ٢٠١٧ .httpsll goo.gllWNydiv

(٢٥) المرجع السابق.

(٢٦) أردوغان: تصريحات البرزاني عن استفتاء كردستان خاطئة، قناة الجزيرة ١٦ سبتمبر ٢٠١٧، تاريخ الوصول للرابط ٢١ سبتمبر ٢٠١٧، .Al-jazeera .net .

(٢٧) منى سليمان، تأثيرات الرفض الإقليمي والدولي في أزمة كردستان العراق، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، العدد ٢٥٩، ٢٠١٧، ص٧٧.

(٢٨) محمد الرميحي، دولة الكُرد، شبكة NRT التلفزيونية، ١٩ أغسطس ٢٠١٧، تاريخ الدخول: ٢٩ سبتمبر ٢٠١٧.

(٢٩) منى سليمان، السيناريوهات المحتملة لانفصال كردستان العراق، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، العدد ٢٥٧، ٢٠١٧،ص٣٥.

(٣٠) منى سليمان، تأثيرات الرفض الإقليمي والدولي في أزمة كردستان العراق، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، العدد ٢٥٩، ٢٠١٧، ص٧٦.

(٣١) إيمان زهران، معضلات كردستان بعد استفتاء الانفصال عن العراق، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، العدد ٢٥٨، ٢٠١٧، ص١٠٢.

(٣٢) قناة العالم، لقطات عرضت يوم ٢٨ سبتمبر ٢٠١٧.

(٣٣) وبحسب مصادر مطلعة داخل الإقليم فإن قاسم سليماني قد زار الإقليم للتفاوض حول مسألة الاستفتاء وإعلان الانفصال وقد حذر سليماني من نتائج تلك الخطوة وتبعاتها، إلا أن الإقليم بعد عملية استعادة كركوك على أيدي القوات العراقية قد اتهمت طهران بالتدخل بالشأن العراقي وأن القوات التي دخلت كركوك واستعادت السيطرة عليها كانت قوات مشتركة (عراقية –إيرانية)، كما اتهمت طهران بزعزعة الوضع السياسي والأمني العراقي، الأمر الذي فنده العراق وحتى القوات الأمريكية المتواجدة في العراق.

(٣٤) أغلب القنوات الكُردية الفضائية المرئية والسمعية أيضاً.

(٣٥) إيمان زهران، مرجع سابق، ص١٠٢-١٠٣.

(٣٦) منى سليمان، السيناريوهات المحتملة لانفصال كردستان العراق، مرجع سابق، ص٣٥.

(٣٧) بحسب تصريح وزير خارجيتها ريكس تيلرسون حيث قال إن واشنطن لا تعترف بنتائج استفتاء انفصال إقليم كردستان العراق، كما أكد مشددا على استمرار بلاده في دعم "عراق موحد اتحادي وديمقراطي ومزدهر"، بحسب تعبيره"، محذرة من أنه قد يخاطر بزعزعة الاستقرار في المنطقة، **http://www.bbc.com/arabic/middleeast**، ٣٠ أيلول ٢٠١٧.

(٣٨) منى سليمان، تأثيرات الرفض الإقليمي والدولي في أزمة كردستان العراق، مرجع سابق، ص٧٦.

(٣٩) منى سليمان، أبعاد الموقف الفرنسي من استفتاء كردستان العراق، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، العدد ٢٥٩، ٢٠١٧، ص٤٤.

(٤٠) منى سليمان، السيناريوهات المحتملة لانفصال كردستان العراق، مرجع سابق، ص٣٥.

(٤١) قناة العراقية الرسمية، وفق ما أكده مصدر رسمي من مكتب رئيس وزراء العراق حيدر العبادي بحظر الطيران الدولي من وإلى مطار أربيل الدولي إلى أجل غير مسمى.

(٤٢) منى سليمان، تأثيرات الرفض الإقليمي والدولي في أزمة كردستان العراق، مرجع سابق، ص٧٦-٧٧.

(٤٣) بارزاني يحمل خصومه السياسيين مسؤولية الخسائر في كركوك، أدى التقدم السريع للقوات العراقية صوب قلب كركوك إلى تبادل الحزبين الرئيسين في كردستان الاتهامات بـــ "الخيانة."واتهمت القيادة العامة للبيشمركة، التي يقودها الحزب الديموقراطي الكردستاني، مسؤولين في حزب الاتحاد الوطني الكردستاني المنافس بالمساعدة في "المؤامرة ضد الشعب الكردستاني،**http://www.bbc.com/arabic/interactivity**، في٢٠١٧/١٠/١٧.

(٤٤) قناة العربية الفضائية، مطالبات حزبية بتنحي رئيس الإقليم (مسعود برزاني) عن رئاسة الإقليم، والبرلمان الكُردي يجتمع لمناقشة الفراغ الأمني والسياسي في الإقليم بعد انتهاء ولاية مسعود البرزاني ومناقشة المستجدات الأمنية والسياسية، حلقة نقاشية في استوديوهات قناة العربية، **www.alarabiya.net** في ٢٠١٧/١٠/٣٠.

(٤٥) أربيل تدعو للحوار والمفاوضات.. فهل تستجيب بغداد؟، **http://www.addiyar.com/**، ٢٠١٧/١٠/١٧.

(٤٦) الحكومة العراقية ترهن الحوار مع أربيل بإلغاء الاستفتاء، جريدة الشرق الأوسط، العدد **14189**، ٣ أكتوبر ٢٠١٧.

(٤٧) قناة العراقية الفضائية، زيارات متواصلة من وفود حزبية كُردية للتفاوض بشأن مستقبل الأزمة الجارية بين بغداد وأربيل، حلقة نقاشية في استوديوهات قناة العراقية، **www.imn.iq**.

(٤٨) شيماء معروف فرحان، تطورات العلاقات العراقية–العربية عام ٢٠٠٨، ملحق صادر عن مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد٢٥، بغداد، ٢٠٠٨، ص٣٧–٣٨.

(٤٩) في تصريح رسمي لرئاسة الوزراء العراقية والحكومة الاتحادية تبين عدم معرفتهم بأي بيانات وأرقام محددة ومثبته حول كميات النفط المستخرجة والمصدرة من قبل حكومة الإقليم على الحقول التي تسيطر عليها، قناة العراقية الفضائية، **www.imn.iq**. تاريخ الدخول ٢٠١٧/١٠/٣١. كما ورد ذلك أيضا في محضر جلســة مجلس النواب رقــم (٢٢) والتي عُقدت يوم الإثنين (٢٠١٧/٩/٢٥)، أي في يوم الاستفتاء وذكرت فيها هذه الحقائق.

(٥٠) مشرق ريسان، بغداد تصرّ على رفض نتائج الاستفتاء كشرط للحوار...، جريدة القدس العربي، ٢٠١٧/١٠/٣، **http://www.alquds.co.uk**، تاريخ الدخول ٢٠١٧/١١/٤.

(٥١) معمر فيصل خولي، الموقف العراقي والإقليمي والدولي لاستفتاء إقليم كردستان العراق، مركز الروابط للدراسات الاستراتيجية والسياسية، ٢٠١٧/١٠/٩، **https://rawabetcenter.com**، تاريخ الدخول: ٢٠١٧/١١/٥.

(٥٢) منى سليمان، السيناريوهات المحتملة لانفصال كردستان العراق، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، العدد ٢٥٧، ٢٠١٧، ص٣٣-٣٦.

(٥٣) نادر عبد الرؤوف، اتفاق عراقي إيراني تركي على تشكيل تحالف عسكري ثلاثي، جريدة الشرق الأوسط، الرياض، **https://www.msn.com**، ونقل التقرير عن وكالة "فارس" الإيرانية تأكيدها أن الاستفتاء على استقلال إقليم كردستان العراق، والذي نظم في ٢٥ سبتمبر/أيلول ٢٠١٧، سرّع من وتيرة العملية التي كانت مدرجة على مستوى التفكير والنظر لفترة طويلة من الزمن.

(٥٤) يونس رشيدي، الخلافات ومستقبل العلاقات بين إقليم كردستان والحكومة المركزية في بغداد، ٢٠١٧/١٠/١٧، **http://peace-ipsc.org/fa**، تاريخ الدخول: ٢٠١٧/١١/١١.

(٥٥) عادل سيد أحمد، أنابيب النفط والغاز مرآة العلاقات الدولية، مجلة السياسة الدولية، القاهرة- مصر، العدد ١٧٧، ٢٠٠٩، ص٢٢٠.

(٥٦) سعد حقي توفيق، مبادئ العلاقات الدولية، دار وائل للطباعة والنشر والتوزيع، بغداد، ٢٠٠٤، ص١٢-١٣.

(٥٧) ليام اندرسن، غاريث ستانسفيلد، أزمة كركوك، مرجع سابق، ص٢٨٧.

(٥٨) ساجد احميد عبل، العلاقة بين إقليم كردستان والحكومة الاتحادية، بحث منشور في مجلة دهوك، ٢٠١٣، ص٢.

(٥٩) أبو الغيط :اتساع هوة الثقة في العلاقة بين إقليم كردستان والحكومة المركزية العراقية، وكالة أنباء الإمارات، ١ سبتمبر ٢٠١٧، **http://wam.ae/.**

(٦٠) خرجت عدة مظاهرات مناوئة للسلطة في الإقليم في الأعوام ٢٠١٥،٢٠١٢،٢٠١٠، تطالب بالإصلاحات وبالتداول السلمي للسلطة، وأحرقت مقار ومواقع حزبية، إذ أتهم الحزب الديمقراطي بقيامه بأعمال تخريبية ضد مقرات ومواقع تابعة للحزب الوطني الكُردستاني، كما تم قطع الطرق في محافظة السليمانية وحرق الإطارات احتجاجا على إصابة بعض عناصر الحزب الوطني الكُردستاني، وتم على ضوء ذلك تشكيل لجان متابعة للتحقيق في تلك الحوادث، وغيرها من الأحداث التي تدل على مشاعر العداء بين الحزبين

الرئيسيين وبقية الأحزاب والحركات الإسلامية التي دائما ما تُتهم بمعاداة السلطة والخروج عليها.

(٦١) قناة العربية الحدث، في تغطيتها المباشرة للأحداث التي تجري في كركوك بعد اجتياحها من قبل القوات العراقية والانتشار السريع لهذه القوات في المحافظة وسيطرتها على جميع حقول النفط فيها وكل المفاصل الحيوية هناك.

(٦٢) موقع العراق اليوم، مسعود البرزاني يقطع الطريق على أي حل للمشكلة، ويعلن عن تمسكه بالاستفتاء، ويرفض إلغاء نتائجه، تاريخ النشر: ٢٧ تشرين الثاني ٢٠١٧، **iraqtoday.com**، تاريخ الدخول ٢٨ تشرين الثاني ٢٠١٧.

(٦٣) رؤساء الكتل الكُردستانية في البرلمان الكُردستاني اعتبروا أن الانسحاب من العملية السياسية أمراً وارداً وخياراً مفتوحاً في حال عدم استعداد الحكومة الاتحادية لإجراء الحوار، جريدة الصباح الجديد، ، بغداد، العدد ٣٩٥١، في ٢٠١٧/١١/١٣.

(٦٤) إسلام حسين، من جديد حزب برزاني : لن نلغي نتائج الاستفتاء وشروط بغداد تعجيزية، جريدة بابل، بغداد، العدد ١٢٥٢، في ٢٠١٧/١١/١٣.

(٦٥) أمير نجم خضر، علاقات العراق مع دول الجوار العربي، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية في لبنان، بيروت، ٢٠١١، ص١٢٧.

(٦٦) مسعود برزاني في لقاء تلفزيوني على قناة الحرة عراق في ٢٠١٧/٤/١١، تاريخ الدخول ٢٠١٧/١١/٨.

(٦٧) قناة دجلة الفضائية، عرض اعترافات لمجموعة من أعضاء التنظيم الذين تم أسرهم في معارك الحويجة، بتاريخ ٢٠١٧/١٠/٢، تاريخ الدخول: ٢٠١٧/١١/٩.

(٦٨) جاسم البياتي، إلغاء الاستفتاء لم يعد كافيا وهذا هو شرط بغداد الجديد للحوار مع أربيل، مركز بيت العراق للدراسات، **iraqhouseinstitute.com.**، تاريخ الدخول للموقع: ٢٠١٧/١١/١١.

المصادر والمراجع

الكتب والرسائل والبحوث

١ــ أمير نجم خضر، علاقات العراق مع دول الجوار العربي، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية في لبنان، بيروت، ٢٠١١.

٢ــ حامد محمود عيسى، القضية الكُردية في العراق من الاحتلال البريطاني إلى الغزو الأمريكي (١٩١٤-٢٠٠٤)،مكتبة مدبولي، القاهرة، ٢٠٠٥.

٣ــ خورشيد دلي، حصار أربيل:الخيارات التركية لمواجهة استقلال إقليم كردستان، ٣ أكتوبر ٢٠١٧.

٤ــ دهام محمد العزاوي، الاحتلال الأمريكي للعراق وأبعاد الفيدرالية الكُردية، الدار العربية للعلوم، بيروت، ٢٠٠٩.

٥ــ ساجد احميد عبل، العلاقة بين إقليم كردستان والحكومة الاتحادية، بحث منشور في مجلة دهوك، ٢٠١٣.

٦ــ سعد حقي توفيق، مبادئ العلاقات الدولية، دار وائل للطباعة والنشر والتوزيع، بغداد، ٢٠٠٤.

٧ــ القاضي عبد الرحيم العكيلي: النفط والغاز في الدستور العراقي، دراسة قدمت للمعهد العراقي للإصلاح الاقتصادي في ورشة أزمة العلاقة النفطية بين الحكومة الاتحادية وإقليم كردستان، كانون الثاني ٢٠١٤.

٨ــ قانون إدارة الدول المؤقت ٢٠٠٤، دستور العراق ٢٠٠٥، المواد (١٠-٢٣-٥٣-٥٤-٥٨) وغيرها من المواد التي دُست في الدستور والتي أعطت الكُرد حقوقاً وامتيازات أكثر مما كانوا يريدون.

٩ــ المادتين (١١١-١١٢) من دستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥، نُشر في الوقائع العراقية، العدد ٤٠١٢، في ٢٠٠٥/١٢/٢٨.

١٠ــ محمد جبار كريدي، حق تقرير المصير (دراسة مقارنة)، مكتب الهاشمي للكتاب الجامعي، بغداد، ٢٠١٦.

الصحف والمجلات

١ــ إسلام حسين، من جديد حزب برزاني : لن نلغي نتائج الاستفتاء وشروط بغداد تعجيزية، جريدة بابل، بغداد، العدد ١٢٥٢، في ٢٠١٧/١١/١٣.

٢ــ إيمان زهران، معضلات كردستان بعد استفتاء الانفصال عن العراق، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، العدد ٢٥٨، ٢٠١٧.

٣ــ أيمن إبراهيم الدسوقي، هل القومية الكُردية انفصالية؟ دراسة حالة كُردستان العراق، مجلة المستقبل العربي، السنة الحادية والثلاثون، العدد ٣٥٧، تشرين الثاني، ٢٠٠٨.

٤ــ جريدة الصباح الجديد، ، بغداد، العدد ٣٩٥١، في ٢٠١٧/١١/١٣.

٥ــ الحكومة العراقية ترهن الحوار مع أربيل بإلغاء الاستفتاء، جريدة الشرق الأوسط، العدد **14189**، ٣ اكتوبر ٢٠١٧.

٦ــ شيماء معروف فرحان، تطورات العلاقات العراقية–العربية عام ٢٠٠٨، ملحق صادر عن مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد٢٥، بغداد، ٢٠٠٨.

٧ــ عادل سيد أحمد، أنابيب النفط والغاز مرآة العلاقات الدولية، مجلة السياسة الدولية، القاهرة– مصر، العدد ١٧٧، ٢٠٠٩.

٨ــ محمود سالم السامرائي، المساومة في السياسة الخارجية التركية، المجلة العربية للعلوم السياسية، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، العدد ١٣، ٢٠٠٧.

٩ــ منى سليمان، أبعاد الموقف الفرنسي من استفتاء كردستان العراق، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، العدد ٢٥٩، ٢٠١٧.

١٠ــ منى سليمان، السيناريوهات المحتملة لانفصال كردستان العراق، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، العدد ٢٥٧، ٢٠١٧.

١١ــ منى سليمان، تأثيرات الرفض الإقليمي والدولي في أزمة كردستان العراق، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، العدد ٢٥٩، ٢٠١٧.

القنوات والمواقع الإلكترونية

١ــ أبو الغيط :اتساع هوة الثقة في العلاقة بين إقليم كردستان والحكومة المركزية العراقية، وكالة أنباء الإمارات، ١ سبتمبر ٢٠١٧، **http://wam.ae/**.

٢ــ جاسم البياتي، إلغاء الاستفتاء لم يعد كافيا وهذا هو شرط بغداد الجديد للحوار مع أربيل، مركز بيت العراق للدراسات، **iraqhouseinstitute.com.**

٣ــ صدام مرير الجميلي، رؤية من الداخل: لماذا تفجر الصراع العراقي– الكردي على كركوك، مركز دراسات المستقبل، **futureuae.com**، تاريخ النشر: ١٩ أكتوبر ٢٠١٧.

٤ــ قناة العراقية الرسمية، وفق ما أكده مصدر رسمي من مكتب رئيس وزراء العراق حيدر العبادي بحظر الطيران الدولي من وإلى مطار أربيل الدولي إلى أجل غير مسمى.

٥ــ قناة العراقية الفضائية، زيارات متواصلة من وفود حزبية كُردية للتفاوض بشأن مستقبل الأزمة الجارية بين بغداد وأربيل، حلقة نقاشية في استوديوهات قناة العراقية، **www.imn.iq**.

٦ــ قناة العربية الحدث، في تغطيتها المباشرة للأحداث التي تجري في كركوك بعد اجتياحها من قبل القوات العراقية والانتشار السريع لهذه القوات في المحافظة وسيطرتها على جميع حقول النفط فيها وكل المفاصل الحيوية هناك.

٧ــ قناة العربية الفضائية، مطالبات حزبية بتنحي رئيس الإقليم (مسعود برزاني) عن رئاسة الإقليم، والبرلمان الكُردي يجتمع لمناقشة الفراغ الأمني والسياسي في الإقليم بعد انتهاء ولاية مسعود البرزاني ومناقشة المستجدات الأمنية والسياسية، حلقة نقاشية في استوديوهات قناة العربية، **www.alarabiya.net** في ٢٠١٧/١٠/٣٠.

٨ــ قناة دجلة الفضائية، عرض اعترافات لمجموعة من أعضاء التنظيم الذين تم أسرهم في معارك الحويجة، بتاريخ ٢٠١٧/١٠/٢.

٩ــ كمال البصري، الدستور وإشكالية العلاقة النفطية بين الحكومة الاتحادية وإقليم كردستان: ماهي آثارها وأبعادها السياسية والاقتصادية؟، **http://www.alnoor.se/**.

١٠ــ مجموعة باحثين، قراءة استشرافية لمسألة انفصال إقليم كُردستان، مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات، **www.fikercenter.com**.

١١ــ مسعود برزاني في لقاء تلفزيوني على قناة الحرة عراق في ٢٠١٧/٤/١١.

١٢ــ مشرق ريسان، بغداد تصرّ على رفض نتائج الاستفتاء كشرط للحوار...، جريدة القدس العربي، ٢٠١٧/١٠/٣، **http://www.alquds.co.uk**.

١٣ــ معمر فيصل خولي، الموقف العراقي والإقليمي والدولي لاستفتاء إقليم كردستان العراق، مركز الروابط للدراسات الاستراتيجية والسياسية، ٢٠١٧/١٠/٩، **https://rawabetcenter.com**.

١٤ــ موقع العراق اليوم، مسعود البرزاني يقطع الطريق على أي حل للمشكلة، ويعلن عن تمسكه بالاستفتاء، ويرفض إلغاء نتائجه، تاريخ النشر: ٢٧ تشرين الثاني ٢٠١٧، **iraqtoday.com**.

١٥ــ نادر عبد الرؤوف، اتفاق عراقي إيراني تركي على تشكيل تحالف عسكري ثلاثي، جريدة الشرق الأوسط، الرياض، **https://www.msn.com**.

١٦ــ يونس رشيدي، الخلافات ومستقبل العلاقات بين إقليم كردستان والحكومة المركزية في بغداد، مقال منشور على مركز البيان للدراسات والتخطيط، **http://www.bayancenter.org**، ٢٠١٧/١٠/١٧.